محضر الجلسة رقم 115

التاريخ: الثلاثاء 29 ذو الحجة 1444هـ (18 يوليوز 2023م).
الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الرابع عشرة صباحا.
جدول الأعمال: الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول موضوع "**التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح**".

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحضور الكريم،

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، التي تنص على أنه تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها.

وعملا بأحكام الباب السادس من الجزء الخامس من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، خاصة المواد 308 إلى 316؛

وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين ذات الصلة، ولاسيما اجتماعيه المنعقدين في 3 و10 يوليوز 2023؛

وعلى مداولات ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 11 يوليوز 2023؛

وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية على السيدات والسادة أعضاء المجلس وإحالته للحكومة وفق أحكام النظام الداخلي للمجلس؛

يعقد مجلسنا الموقر هذه الجلسة العامة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بـ"**التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح**".

وهي مناسبة، نتقدم من خلالها بالشكر الجزيل إلى كل مكونات المجلس التي ساهمت في إنجاح هذه المحطة الدستورية الهامة، لاسيما السيدات والسادة أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية الموقرة، ومن خلالهم الطاقم الإداري الذي واكب أشغالها بالجدية المطلوبة والكفاءة المشهودة وذلك طيلة مسار عملها.

والشكر موصول كذلك إلى كافة القطاعات الحكومية من وزراء ومؤسسات التي تجاوبت مع طلبات الاستشارة والدعم المقدمة إليها من طرف مجموعة العمل الموضوعاتية.

اسمحوا لي، قبل أن نمر للمناقشة، أن أذكركم فقط بأنه حددت المدة الزمنية لهذه المناقشة في 150 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة.

كما أن ترتيب هذه الجلسة سيتضمن أولا، كلمة لرئيس اللجنة ومقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة، ثم تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين، وتعقبها تدخلات أعضاء الحكومة ثم تعقيبات الفرق والمجموعات البرلمانية والحكومة عند الاقتضاء.

والآن أعطي الكلمة للسيد نائب رئيس مجلس المستشارين، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية السيد فؤاد قديري لتقديم توضيحات حول برنامج ومنهجية عمل المجموعة في حدود خمس دقائق.

تفضل السي فؤاد.

المستشار السيد فؤاد قديري رئيس المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، اسمحوا لي أن أتوجه باسم كافة أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها حول موضوع: "**التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح**".

اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم، ومن خلاله إلى السادة أعضاء المكتب المحترمين، وإلى السيد الأمين العام للمجلس، على تعاونهم مع المجموعة طيلة فترة اشتغالها.

كما أشكر كافة أعضاء المجموعة الموضوعاتية على تحليهم بروح المسؤولية وتعاطيهم الجدي مع الموضوع، وأشكر أيضا الأطر الإدارية التي ساهمت بجد ودأب وإخلاص في سبيل إنجاح هذا العمل.

الشكر موصول إلى السيد رئيس الحكومة المحترم، ومن خلاله إلى السادة الوزراء المعنيين بالموضوع وهم:

- السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- السيد وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات؛
- السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة.

الشكر موصول أيضا إلى:

- السيد رئيس المجلس الأعلى للتعليم والتكوين والبحث العلمي؛
- السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

أشكرهم جميعا على التعاطي الإيجابي وتسهيل عمل المجموعة الموضوعاتية وتزويدها بالوثائق والتقارير والدراسات المتعلقة بالموضوع.

السيد الرئيس المحترم،

إن اختيار سياسات "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح" من طرف مجلس المستشارين، كموضوع للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية، يرجع إلى تبوئه صدارة الأولويات الوطنية، وباعتباره لبنة أساسية في بناء المشروع المجتمعي، حيث كان ولا يزال محط اهتمام جل الفاعلين المؤسساتيين، وفي الصدارة صاحب الجلالة مولانا الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والذي ما فتئ يذكر بأنه **"...لضمان النجاح للمنظور الاستراتيجي للإصلاح، فإنه يجب على الجميع تملكه، والانخراط الجاد في تنفيذه..."** انتهى منطوق الملكي السامي.

وارتباطا بذلك، عمل مكتب المجلس على تشكيل مجموعة موضوعاتية مؤقتة مكلفة بالتحضير للجلسة السنوية حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"، وبعد هيكلتها، ارتأت -المجموعة الموضوعاتية- معالجة الموضوع وفق رؤية شمولية، وذلك من خلال الدمج بين المقاربة الوظيفية والتقييم بالصيرورات، باعتبارهما مقاربتين ستمكنان من ضمان التقائية ونسقية مختلف عناصر ومرجعيات الموضوع، وتحليلها كوحدة غير قابلة للتجزيء، بغية الإلمام بمختلف أبعاده الممثلة في السعي إلى ضمان تحقيق الاندماج المجتمعي وجعل الفرد مساهما في التنمية.

من هذا المنطلق، كانت السياسات العمومية التي تم تقييمها تستند إلى تطبيق الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 الموجهة للفعل العمومي في مجال التربية والتكوين والبحث العلمي، والقانون الإطار رقم 51.17 الذي يعتبر أساسها التشريعي، باعتبارهما المرجعيتين الناظمتين للاستراتيجيات القطاعية التي يتم تنفيذها في الميدان.

وبما أن التطبيق الفعلي لهذه الرؤية الإستراتيجية بدأ سنة 2015، وبما أنها لم تصل بعد إلى نهايتها، يعني الرؤية الاستراتيجية، فإن عمل المجموعة الموضوعاتية شمل الفترة الزمنية 2015-2022، وهو يدخل في إطار التقييم المرحلي، وخلاصاته ستساعد على تجويد هذه السياسات.

لذلك، تجاوزت المجموعة الموضوعاتية، عملية قياس مدى إنجاز ما تمت برمجته من طرف القطاعات المعنية، ليشمل مقارنة المخططات القطاعية مع الرؤية الإستراتيجية، من أجل معرفة مدى ملاءمة السياسات العمومية مع توجهات السياسة العامة للدولة، وملاحظة آثار التنفيذ، وتحري الأسباب المفسرة لذلك، الشيء الذي مكن من تجاوز مقاربة تقييم عملية اتخاذ القرار التي تكتفي بالكشف عن الأعراض دون النفاذ إلى عمق الإشكالات المرصودة، والتركيز على تحليل الأسباب التي أدت إلى الملاحظات التي رصدها التقييم، مع تقديم اقتراحات يمكن أن تساعد على مراجعة بعض توجهات الرؤية الإستراتيجية وملاءمتها لواقع التنزيل وحاجيات المجتمع.

كما أن الرهان الأساسي الذي حكم الاختيارات المنهجية التي اعتمدتها المجموعة الموضوعاتية في مقاربة الموضوع، هو الوصول إلى ملاحظات وخلاصات تتسم بالمصداقية والموضوعية، والتي لا يمكن بلوغها إلا إذا أحيطت عملية تجميع المعطيات وتحليلها بآليات علمية دقيقة، الأمر الذي استدعى جمع المعطيات الكمية والإحصائية من مصادرها، من خلال تنظيم لقاءات وندوات جماعية وجلسات للاستماع وزيارات ميدانية، وتمحيص الدراسات المتوفرة والتحليل الوثائقي.

وبناء عليه، تم انتقاء هذه الأدوات وفقا لمعايير تمحور حول أهداف التقييم، وقدرة الأداة على تجميع المعطيات الضرورية، وتحليلها باستعمال المقاربات الكمية والنوعية، مما مكن من التوصل إلى مجموعة من النتائج عن طريق توظيف نموذج للتحليل ينبني على وصف المتغيرات التي تمت دراستها، والوقوف، بطبيعة الحال، على العلاقة التي تربطها، ووصف الواقع بطريقة مكنت من معرفة التقدم الحاصل في الإنجاز، ودرجة إسهام مختلف الأطراف المعنية، ورصد الآثار المستشعرة على المدى القريب من طرف مختلف الشركاء، بالإضافة إلى التطرق لتأثير العوامل الخارجية على تنفيذ السياسات العمومية في مجال التعليم والتكوين.

السيد الرئيس المحترم،

إن عمل المجموعة الموضوعاتية، انطلق بطرح مجموعة من التساؤلات تمثلت فيما يلي:

- إلى أي حد مازالت أهداف الرؤية الإستراتيجية ملائمة لمنظومة التعليم والتكوين، خاصة بعد المستجدات التي عرفها العالم مؤخرا بما في ذلك جائحة كورونا ؟
- وهل الأنشطة والمخرجات الإجرائية للسياسات العمومية متوافقة مع أهداف الرؤية الإستراتيجية والنتائج المتوقعة ؟
- وكيف وإلى أي حد تم تحقيق الأهداف المسطرة في المخططات القطاعية ؟
- وعن المزايا، ما هي الانعكاسات الإيجابية لتطبيق هذه المخططات على المنظومة ؟
- وما طبيعة العلاقة بين المخططات القطاعية المختلفة من حيث التكامل أو التقاطع أو التعارض ؟
- وهل توجد منهجيات ووسائل أكثر فعالية لتحقيق أهداف الرؤية الإستراتيجية غير التي تم اعتمادها في مخططات التنفيذ ؟

يتعلق الأمر هنا، السيد الرئيس، بتحديد العلاقة السببية للنتائج التي تمت ملاحظتها أثناء عملية التقييم، باتباع إستراتيجية تقييمية تتأسس على فرضيات وعناصر منطقية وتحاليل تجريبية، مما يقتضي معرفة مدى تأثير عوامل أخرى على النتائج المسجلة غير الإجراءات المتبعة.

تلكم كانت أهم المراحل التي عرفها إعداد تقرير المجموعة الموضوعاتية، والتي نتمنى صادقين أن يتم تبني مخرجاتها من قبل القطاعات الحكومية المعنية من أجل تجويد الفعل العمومي في المجال.

هذه المخرجات التي سيعرضها على أنظاركم مقرر المجموعة المستشار المحترم السيد خليهن الكرش.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد تحت القيادة السامية لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد مقرر لجنة مجموعة العمل المؤقتة السيد المستشار المحترم السي خليهن الكرش.

المستشار السيد خليهن الكرش مقرر المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بدوري أجدد الشكر لرئيس وأعضاء المجموعة الموضوعاتية وطاقمها الإداري على مجهودهم المتواصل من أجل إنجاح عملها، كما أشكر كل من تعاون معنا لإنجاز هذا العمل.

السيد الرئيس المحترم،

قامت المجموعة الموضوعاتية بتشخيص منظومة التعليم والتكوين، وفق مقاربة موضوعية، همت قياس مخرجات ونتائج الفعل العمومي المتعلقة بالمجال، باعتماد معايير الملائمة والإلتقائية والفعالية والنجاعة والجودة، وذلك خلال الفترة 2015-2022.

وانطلاقا من قناعة مشتركة، تتمثل في اعتبار التقييم وظيفة أساسية لتجويد أداء الفعل العمومي، إذ تم استثمارها في عملية اتخاذ القرارات، فإن المجموعة توصي الحكومة باعتماد التوصيات التي تمحورت حول المستوى الأفقي والمستويات القطاعية المتدخلة في منظومة التعليم والتكوين، والتي تم صياغتها على الشكل التالي:

أولا، على المستوى الأفقي:

- ✓ تؤكد المجموعة أن التعليم والتكوين شأن وطني يهم مختلف مكونات المجتمع، وقاطرة للتنمية، مما يتطلب بلورة سياسات عمومية في هذا المجال، تضمن التقائية مختلف التدخلات العمومية، وذلك وفق رؤية سياسية تستند على المرجعيات الوطنية، وتسعى إلى استشراف المستقبل؛
- ✓ تطالب المجموعة الموضوعاتية بفتح حوار وطني موسع تنبثق عنه توجهات كبرى لإصلاح التعليم والتكوين، وجعلها منطلقات أساسية لإصلاح عابر للزمن الحكومي، مع استحضار الأوراش الإصلاحية الكبرى التي انخرط فيها المغرب، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية؛
- ✓ ترسيخ نظام اللاتمركز الإداري يتماشى وفلسفة الجهوية الموسعة، وإعمال قيم الشفافية والمساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتفعيل آليات المراقبة والتتبع والتقييم؛
- ✓ وضع استراتيجية وطنية للحد من هجرة الأدمغة والكفاءات الوطنية، واستقطاب الكفاءات من دول المهجر؛
- ✓ تفعيل هيئات للتشاور على المستوى الجهوي من أجل إشراك فعلي لمختلف المتدخلين والمعنيين في عملية وضع ومتابعة وتقييم سياسات التعليم والتكوين؛
- ✓ تأسيس آليات للإشراف المندمج على جميع مكونات منظومة التعليم والتكوين، وإرساء روابط بين التعليم المدرسي والتكوين المهني والتعليم العالي، ودمجها في تنظيم بيداغوجي منسجم؛
- ✓ تقويم نظام التوجيه في مسار سلك الإعدادي-الثانوي، وإرساء بنيات فعالة لاستقبال الطلبة الجدد ومواكبتهم قصد تصحيح مسارهم حسب قدراتهم وميولاتهم.

ثانيا، على مستوى التربية الوطنية والتعليم الأولي:

- ✓ توصي المجموعة الموضوعاتية بمراجعة القواعد القانونية والتنظيمية المنظمة لمؤسسات التعليم الخصوصي، وجعلها تخضع لنفس المعايير، من أجل المساهمة في الرفع من تنوع العرض التعليمي كخدمة عمومية؛
- ✓ وضع إطار مرجعي وطني يؤطر عملية تجديد وتطوير المناهج التعليمية، يدمج بين روافد الثقافة المغربية، ويتيح الإمكانيات لتفجير الطاقات الإبداعية والتشجيع على الابتكار؛
- ✓ وضع بنيات وطنية جهوية للبحث والابتكار البيداغوجي من أجل تطوير المناهج والبرامج التعليمية؛
- ✓ إرساء رؤية واضحة لإدماج التكنولوجيات التربوية في البرامج الدراسية؛
- ✓ تحفيز التلاميذ على الخدمة التطوعية في إطار مشروع المؤسسة

واحتسابها في تقييم مردودهم الدراسي؛

- ✓ انخراط الجماعات الترابية كطرف أساسي في تعميم التعليم وتحسين جودته والنهوض بالمدرسة العمومية؛
- ✓ تحفيز الأطر التربوية والإدارية بما يضمن الاستقرار الوظيفي والأمان والرفاه الاجتماعي.

ثالثا، أما بخصوص التكوين المهني، توصي المجموعة الموضوعاتية بـ:

- ✓ ضرورة النهوض بالتكوين المهني من أجل توفير فرص العمل والرفع من التنافسية الاقتصادية ومواكبة التحولات الدولية؛
- ✓ تعميم "مدن المهن والكفاءات" وجعلها ملائمة لحاجيات سوق الشغل الجهوي ومنفتحة على التوجهات الوطنية؛
- ✓ تشجيع المقاولات على دعم مؤسسات التكوين المهني عن طريق إبرام شراكات تهم استقبال المتدربين والمساهمة في تأطيرهم وتوفير حاجياتهم من الخريجين وإرساء برامج للتكوين المستمر والتكفل بالتكوين المهني التطبيقي؛
- ✓ عقد شراكات بين مختلف القطاعات الحكومية الإنتاجية والجهات والمكتب الوطني للتكوين المهني من أجل إحداث مراكز للتكوين المهني متخصصة في مجالات اقتصادية وإنتاجية معينة وتراعي خصوصية كل جهة.

رابعا، أما بالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، توصي المجموعة الموضوعاتية بـ :

- ✓ مراجعة الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتعليم العالي، ودمجه ضمن منظور الجهوية الموسعة، وتثمين الروابط بين الجهات والجامعات بناء على مشاريع مشتركة تراعي الحاجيات الجهوية وتساهم في التنمية؛
- ✓ تبني هندسة جديدة في مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح، وفق خارطة وطنية واضحة تراعي الحاجات الوطنية وتسعى إلى الرفع من مردوديتها من خلال توسيع مسارات التعليم وتوفير العرض الكافي؛
- ✓ تنويع مؤسسات التعليم وجعلها تخضع إلى تصنيف جديد يدمج بين مؤسسات تهدف إلى التأهيل المهني ومؤسسات تشتغل على تطوير مسارات البحث العلمي وأخرى تدمج بين خيار التكوين وتطوير البحث والإبداع والابتكار؛
- ✓ إرساء سياسة وطنية للبحث العلمي والتقني ترسم الأهداف العامة، بناء على حاجات المجتمع العلمية والاقتصادية؛
- ✓ ربط الجسور بين المسالك والتخصصات لتستجيب لحاجيات الجهات والأولويات الوطنية.

تلكم كانت أهم التوصيات التي خلصت إليها المجموعة الموضوعاتية.

وفقنا الله جميعا لخدمة الصالح العام.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلا السيد المستشار المحترم مقرر اللجنة.

والآن نفتح باب المناقشة، والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي بداية أن أنوه بالعمل الجبار والمتواصل والجدي الذي بذله السيدات والسادة المستشارين أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح" وعلى رأسهم السيد المستشار فؤاد قديري، رئيس هذه اللجنة المؤقتة.

الشكر موصول أيضا للسيد المستشار عبد الإله لفحل الذي كان الى جانبي ممثلا للفريق، شاكرة للجميع حسن التزامهم واهتمامهم بهذا الموضوع الذي يشكل أحد الركائز الثلاث للبرنامج الحكومي الذي يتقاطع مع مضمون هذا التقرير الذي نحن بصدد مناقشته.

كما سأستغل هاته الفرصة لأشكر مناضلات ومناضلي هذه المنظومة من نساء ورجال التعليم، نظير ما يبذلوه من جهود في سبيل تعليم بناتنا وأبنائنا طيلة سنوات التحصيل والجد والاجتهاد، وما بذلوه كذلك لإنجاح محطات المسار التعليمي لفلذات أكبادنا على رأسها الامتحانات الإشهادية بمختلف مستوياتها.

السيد الرئيس المحترم،

إن الكل مُجْمِعٌ على ضرورة الرقي بمنظومتنا التعليمية، خاصة بعد إشارة العديد من مؤسساتنا الوطنية عبر تقاريرها لوجود أعطاب فَرْمَلَتْ عجلة الرقي المنشود ودعت غير ما مرة الى الاستعجال بمعالجة تلك الاختلالات على اعتبار أن هذا الإصلاح يعد أولى الأولويات لدى المغاربة، ومطالبون أكثر من أي وقت مضى بضرورة إصلاح هذه المنظومة والرقي بالمدرسة والجامعة، وغيرها من مؤسسات التكوين، لأن الزمن لا ينتظر وأي تأخر في هذا الإصلاح قد ينعكس سلبا على مستقبل أجيالنا، خصوصا وأن العالم يسير بسرعة نحو تحولات علمية وتكنولوجية كبرى توازيها مخاطر وتحديات لن يتم

تجاوزها إلا بالعلم والعمل.

فكفانا من التشخيص والتقييم، يجب تجاوز هذه المرحلة نحو تنزيل مخطط الإصلاح، ونحن مؤمنون بأن الإصلاح لن يأتي دفعة واحدة في وقت وجيز، بل يأتي بشكل تدريجي تراعى فيه الأولويات المستعجلة في استحضار تام لمصلحة بلادنا ومستقبل أجيالنا.

هذا الإصلاح الذي تبقى أحد مداخله الأساسية، وجود موارد بشرية مؤهلة وكافية ومحفزة تقوم بمهامها كما ينبغي، وعلى رأسها قرار الحكومة تغيير شروط اجتياز مباريات أطر الأكاديميات واعتماد شرط السن الذي لا يتجاوز 30 سنة، وهو إجراء جريء حتى لا يبقى قطاعا متخصصا في تقليص نسب البطالة لا غير، بدلا من جعله منبعا للكفاءات.

ولمقاربة هذا الموضوع، نرى أنه من الواجب معالجته عبر ثلاث محاور أساسية أولها المدرسة العمومية، وثانيها الجامعة المغربية وثالثها التكوين المهني.

فيما يتعلق بالمدرسة العمومية:

هناك إرادة سياسية واضحة للنهوض بوضعية المدرسة العمومية عبر البرامج والموارد المالية المهمة التي خصصتم لها، إلا أن واقع الحال يقر بأنها ما زالت عاجزة إلى حد كبير عن لعب دورها المزدوج المتمثل في نقل المعرفة والارتقاء الاجتماعي.

لذلك، يجب العمل على إعادة الثقة للمدرسة العمومية عبر اعتماد تغيير جذري في الأسلوب واتخاذ اجراءات قوية، قد تكون مكلفة لكنها واقعية، تهدف إلى تحسين المدرسة العمومية، عبر اتخاذ تدابير تستهدف التلميذ والأستاذ والمدرسة في نفس الوقت، وذلك من خلال:

- تعميم تعليم أولي ذي جودة يضمن الإعداد الجيد لتلاميذ التعليم الابتدائي، ويضمن التمكن من التعلمات الأساسية عن طريق تتبع ومواكبة التفاوتات بين التلاميذ؛
- خلق مسارات متنوعة بالسلك الثانوي من أجل محاربة الفشل والهدر المدرسي؛
- توفير دعم اجتماعي مُعَزِّزْ لتهيئة الظروف المواتية للدراسة والنجاح في الوسط القروي؛
- أيضا، الارتقاء بمهنة المدرس وتجويد أدائه بتوفير تكوين أساسي ومستمر ذي جودة، عبر كليات علوم التربية وانتهاءً بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين مع تعزيز تكوينهم الميداني، منوهين بما رصدته الحكومة 4 مليار درهم للمناهج في إطار برنامج متكامل يستفيد منه الأساتذة بأهداف محددة وغلاف مالي كاف، حيث سيمكن هذا البرنامج من تكوين 50.000 طالبا في أفق 2026، وهو ما نحتاجه في ورش الإصلاح.

وهنا لابد أن نقف عندما حاول البعض الترويج له خلال التجربة السابقة من خلال تبنيها لهذا البرنامج في الولاية السابقة وفق معطيات حسابية مغلوطة ولا تعكس الواقع، حيث لم يتمكن سوى 8000 خريج بينهم ما يقارب 4% لم يلجوا قطاع التعليم، بحيث أن هذا البرنامج افتقد إلى الأجرأة والتنزيل في المرحلة السابقة واكتفى فقط بالترويج الإعلامي والسياسي المفتقد للإرادة السياسية ولتخصيص الموارد المالية الكافية.

لذلك، نؤكد أن هذا البرنامج التكويني سيمكنكم من إنجاح ورش الإصلاح كباقي الدول التي حققت تقدما مهما في مجال التعليم ويجب مواصلته وإنجازه بالسرعة المطلوبة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أن خارطة الطريق المتخذة للنهوض بالمدرسة العمومية لن تتأتى إلا بتأهيل المدارس وجعلها فضاءً مناسبا للتعلم، خاصة في الوسط القروي ولاسيما لفائدة الفتيات القرويات، وهو ما أكدنا عليه في برنامجنا الانتخابي مستحضرين البعد الجغرافي والمجالي.

وعلى هذا الأساس، نشارككم الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا مع المغاربة، وواثقون أن حكومتكم ستحققها إن شاء الله بالرغم من صعوبة الظرفية، وعلى رأسها:

- وضع مخطط تربوي رقمي يجعل التكنولوجيات دعامة أساسية لمدرسة جيدة للجميع، لاسيما لتلاميذ العالم القروي، وتمكين الأطر التربوية من تملك مهارات وآليات الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة لمساعدتهم على أداء مهامهم؛
- توسيع شبكة المدارس الجماعاتية والتي أثبتت أنها بديل حقيقي للفصول الدراسية المعزولة؛
- توسيع شبكة النقل والإطعام المدرسي كبديل للداخليات وغيرها من مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تُعنى بالتعليم، كحل يستحضر البعد الاجتماعي للتلميذ، ببقائه مرتبطا بكنف الأسرة، خاصة في المسالك الأولى للتعليم لما يحتاجه الطفل في هاته المرحلة من رعاية ودعم أسري.

فيما يخص الجامعة المغربية:

لا تخفى عليكم أهمية الجامعة وأدوارها الأساسية في كونها فضاء يعكس توجهات شباب المستقبل وانتظاراتهم، مما سيمكنهم من تطوير مهاراتهم لمواجهة التحديات المستقبلية من قبيل التغيرات المناخية والقضايا البيئية والتقنيات الجديدة ومستجدات عالم الابتكار.

لذلك نؤكد أن الجامعة المغربية هي الأخرى تتخبط، فهي غير قادرة على تجاوز الأعطاب التي تعرقل تقدم تعليمنا العالي، ولعل أبرزها:

- وجود هوة كبيرة بين التكوين في السلك الثانوي التأهيلي والسلك الجامعي فيما يخص لغات التكوين، إذا ما استثنينا المسار الدولي - بطبيعة الحال - بينما بالجامعة تدرس المواد باللغة الفرنسية وهو ما يشكل

عائقا كبيرا لمجموعة من الطلبة؛

- ضعف تأطير البحوث الجامعية، نظرا للخصاص في أساتذة التعليم العالي، مطالبين الحكومة بتخصيص مناصب أكبر للقطاع، منوهين بموقفها الذي حسم في وضعية الدكاترة الموظفين بوقف الترخيص لهم بعدما كان وضعا شاردا وغير مفهوم؛
- إعادة النظر في التخصصات بسلكي الاجازة والماستر والتي لا تمكن خريجها من ولوج سوق الشغل، سواء بالقطاع العام أو الخاص؛
- ضعف بنيات الاستقبال وخدمات الرقمنة ببعض مؤسسات التعليم العالي، ناهيك عن عجز الأحياء الجامعية في توفير السكن اللائق للطلبة أمام تزايد أعدادهم سنويا، وهنا نطالب الحكومة بذل مجهودات مضاعفة لبناء الاحياء الجامعية، خاصة أن توجهها يهدف الى الرجوع لنمط الأقطاب الجامعية الكبرى.

أمام هذا الوضع، وجب الحسم وبشكل سريع في كل النقاشات الجانبية الدائرة اليوم حول خارطة طريق إصلاح المنظومة والتي أدخلت القطاع في وضعية احتقان والخوض مباشرة في معالجة النواقص التي تعيق مسار تقدم التعليم العالي وضمان مردودية البحث العلمي، خصوصا وأن التقلبات التي عرفها العالم أظهرت مدى أهمية البحث العلمي في مجالات متعددة.

ولتجاوز هذه الاختلالات، نؤكد على ضرورة مباشرة التوصيات الصادرة في هذا التقرير والتي تتقاطع مع تصورنا لإصلاح المنظومة، وذلك عبر:

- ✓ إخراج النظام الأساسي الجديد لهيئة الأساتذة الباحثين لتحسين وضعيتهم وفق قواعد تؤسس لإرساء مسار للتدرج والترقي المهني على أساس معايير الجودة والتميز العلمي؛
- ✓ أيضا، تعزيز جاذبية مؤسسات التعليم العالي؛
- ✓ وتحسين جودة التعليم العالي، عبر انفتاح أكبر للجامعة على محيطها.

فيما يتعلق بالتكوين المهني:

فإن هذا المسلك يعرف تحديا كبيرا من خلال المزاوجة بين إدماج الشباب في سوق الشغل وتلبية حاجيات المقاولات من الكفاءات الخاصة التي أضحت في حاجة ماسة إليها..

السيد الرئيس:

السيدة المستشارة، انتهى الوقت.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

أعتذر.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

سنوافيكم بالمداخلة.

السيد الرئيس:

أعتذر السيدة المستشارة المحترمة.

وشكرا جزيلا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار هذه الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتعليم والتكوين ورهانات الإصلاح، طبقا لمضمون الفصل 101 من الدستور.

وأود في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر إلى المجموعة الموضوعاتية، رئيسا وأعضاء وأطرا إدارية، على المجهود الجبار والنوعي الذي قام به الجميع.

كما نشيد بمقاربة عمل اللجنة الذي انطلق من معالجة شمولية للموضوع، من خلال دراسة مدى التنزيل السليم للرؤية الاستراتيجية 2015 – 2030، ومدى ملاءمة السياسة العمومية مع توجهات السياسة العامة للدولة المحددة في القانون الإطار رقم 51.17، ليخلص إلى ملاحظات وخلاصات تتسم بالمصداقية والموضوعية.

ولا تفوتنا هذه المناسبة دون أن ننوه بالتجاوب الحكومي الهام الذي ساهم في نجاح عمل هذه المجموعة الموضوعاتية، سواء على مستوى الحضور النوعي والوازن في جلسات الاستماع، أو على مستوى تنظيم الزيارات الميدانية، أو على مستوى تسهيل عملية الوصول إلى المعطيات الرسمية الصحيحة، في مجهود جماعي جعل من هذا التقرير عملا نوعيا ومرجعا استشرافيا للمستقبل في مجال التعليم والتكوين الذي يتبوأ صدارة الأولويات الوطنية في الرؤية الملكية السديدة، ويعد محط اهتمام جميع الفرقاء السياسيين في هذا الوطن العزيز، لكونه عنصرا جوهريا في بناء المشروع المجتمعي لمغرب اليوم والمستقبل.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لا نعتبر هذا التقرير مجرد لحظة لتعزيز الدور الرقابي للمجلس، بل نعتبره تجسيدا سياسيا ودستوريا حقيقيا للدور الكبير الذي يلعبه مجلس المستشارين، ودليلا آخر على نجاعة وعمق العمل السياسي والدور الرقابي الرصين الذي يقوم به مجلس المستشارين ضمن ثنائية المؤسسة التشريعية، والنابع من تنوع وغنى التركيبة البشرية لمجلسنا الموقر،

وكذلك من الإرادة السياسية الصادقة والقوية لتفعيل الدستور، وسيخلد التاريخ السياسي لبلادنا مضمون هذا التقرير النوعي في جلسة دستورية راقية تجسد عمق ورصانة مجلسنا وهو يراكم أعمالا دستورية نوعية برئيس مقتدر ومكتب محترم.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر أن بلادنا تتوفر على خارطة طريق واضحة من أجل إصلاح التعليم، تنهل من خطب وتوجيهات الجلالة الملك، ومن الرؤية الاستراتيجية 2015 – 2030 ومن القانون الإطار رقم 51.17، إلا أن بلادنا ظلت تعاني من اختلالات كبرى في مجال التعليم، رغم الجهود الجبارة التي قامت بها الحكومة في مواجهة إرث ثقيل باعتراف جميع المؤسسات المعنية، وهو ما كشفه تقرير هذه المجموعة الموضوعاتية حول التعليم، من أرقام ومعطيات ومؤشرات.

وهنا اسمحوا لنا بأن نتوقف عند بعض الأرقام والنتائج التي تؤكد ما نقوله:

أولا، إن نسبة التمدرس الصافية في التعليم الثانوي الاعدادي لازالت في حدود 75%، وهو رقم يؤكد أن تعميم التمدرس في التعليم الإلزامي لا زال يواجه العديد من التحديات المرتبطة بعدم تعميم التعليم الأولي، وضعف جودة التعليم الابتدائي الراجع خصوصا إلى ضعف التكوين الأساسي والمستمر للمدرسين، وعدم كفاية التدابير المرتبطة بالدعم الاجتماعي من نقل وإطعام مدرسي وداخليات وغيرها؛

ثانيا، إن مستوى المنظومة التربوية خصوصا الاعدادي والثانوي التأهيلي لاتزال متدهورة، الأمر الذي ينعكس على التعليم العالي الذي لا تصل نسبة التخرج فيه من سلك الإجازة إلا 50%، بينما تتجاوز 20% نسبة الطلبة والطالبات الذين يغادرون الجامعة منذ السنة الأولى؛

ثالثا، إن الموارد المخصصة لتمويل البحث العلمي والابتكار لاتزال ضعيفة ولا تتجاوز 1.6% من ميزانية القطاع ككل، حيث لم يصل بعد حتى إلى عشر الهدف المنصوص عليه في الرؤية الاستراتيجية (12 مليار درهم).

لذلك، في هذه المناسبة نشد فيها على يد السيد وزير التعليم العالي الذي يسعى نحو الرفع من هذا الدعم، الأمر الذي جعلنا نتفاءل اليوم من الأسلوب الجديد في إصلاح التعليم والتكوين مع الحكومة الحالية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر أن جودة التعليم والنهوض بالتكوين والبحث العلمي من الشروط الأساسية لتسريع مسار التنمية بالمغرب، كما أنها من المحددات الجوهرية للنموذج التنموي، لكونها تساهم في تكوين وتحفيز الكفاءات الضرورية لتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مما سيسمح بالإنتاج المستمر للمعرفة والثقافة، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انبثاق مجتمع مبتكر ومزدهر ومندمج في عالم المعرفة.

كما أن تحقيق هذا الطموح يستلزم بالضرورة القيام بإصلاح فعلي لمؤسسات التعليم والتكوين العمومية والخاصة، والعمل على الرفع من حسن أدائها والعناية بمواردها البشرية.

لذلك، نشيد في فريق الاصالة والمعاصرة بالالتزام السياسي الواضح للحكومة الحالية بجعل المدرسة العمومية والجامعة المغربية ومؤسسات التكوين في قلب أولويات الفعل العمومي خلال الخمس سنوات القادمة، عبر التزاماتها الواضحة في البرنامج الحكومي 2021 – 2026 بالعمل على ما يلي:

1- تحقيق الانصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين؛
2- تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين؛
3- تحسين حكامة منظومة التربية والتكوين وتحقيق التعبئة المجتمعية حول الإصلاح؛
4- إرساء منظومة متميزة للتعليم العالي؛
5- تكوين مهني موجه لتحقيق فرص التشغيل.

وفي هذا السياق، نسجل في فريقنا وبكل اعتزاز وافتخار النتائج الهامة التي حققتها الحكومة الحالية خلال هذه المدة القصيرة، وهي النتائج المطمئنة التي وقف عندها تقرير اللجنة الموضوعاتية الذي بين أيدينا من خلال تقييمها لحوالي سنتين من عمر الأداء الحكومي الحالي، سواء على مستوى إطلاق خارطة الطريق 2021 – 2026 بقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي، بميزانية تفوق 4 مليارات درهم، أو على مستوى اعتماد البرنامج الوطني بقطاع التكوين المهني (12 مدينة مهن وكفاءات باستثمار اجمالي يقدر بحوالي 5 ملايير درهم).

وكذا على مستوى التعليم والعالي والبحث العلمي والابتكار عبر إطلاق المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والذي اعتبر نتاج مقاربة تشاركية غير مسبوقة، حيث نظمت الوزارة الوصية أزيد من عشر مناظرات جهوية حرصت على تعزيز ومواكبة عملية البناء المشترك لإصلاح التعليم العالي.

السيد الرئيس المحترم،

وفي الأخير، وباسم فريق الأصالة والمعاصرة، وانطلاقا من قناعتنا بالأهمية السياسية والدستورية لهذه الجلسة، وبأولوية موضوع التعليم والتكوين في مغرب اليوم والمستقبل، وبجدية الخلاصات والتوصيات الواردة في تقرير المجموعة الموضوعاتية، ندعو الحكومة إلى اعتماد مختلف التوصيات التي تهم التعليم وتضمن إلتقائيتها.

ونحن متيقنون أن حكومة الإنصات وحكومة الكفاءات ستتفاعل إيجابا مع التوصيات بما يضمن التفعيل الأمثل للتوجيهات الملكية السامية، والتي جسدتها دعوة جلالته المتبصرة لكافة الفاعلين المعنيين بقطاع التعليم إلى تجويد السياسات والبرامج المعتمدة، وضمان الملاءمة بين التعليم وسوق الشغل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

سعيد باسم الفريق الاستقلالي للوحدة التعادلية، أن نناقش في هذه الجلسة الدستورية، مناقشة السياسات العمومية وتقييمها حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"، من خلال 5 محاور: الوظيفة الدستورية للمجلس في تقييم السياسات العمومية، ومنهجية ومقاربات وتوصيات التقرير، ثم سيرورة الإصلاح إلى أسئلة الإصلاح ورافعات الإصلاح.

اسمحوا لي أن نؤكد على حرص مجلس المستشارين، رئاسة وأعضاء على تفعيل الوظيفة الدستورية لتقييم السياسات العمومية، وهي لحظة وجب استثمارها من أجل تقوية وظيفة المجلس وإرساء تقاليد برلمانية أكثر عقلانية، من خلال تثمين التراكم الحاصل منذ دستور 2011 إلى اليوم.

وبهذه المناسبة، فإن المجلس يتجاوز الدور الرقابي الكلاسيكي ليتحول إلى مؤسسة خلاقة، ومنتجة وفعالة للأفكار والبدائل.

وبهذه المناسبة، لابد أن ننوه بالعمل الجاد والمسؤول للجنة، أعضاء، رئاسة، أطرا، خبراء، وبالتالي فإن هاته اللجنة الموضوعاتية التي ترأسها الأخ فؤاد قديري بحكمة وحنكة، ستضيف إلى رصيد المغرب من التقارير تقريرا مهما ومهيكلا، ومساندا للإصلاح وهو كما قلت تراكم من قبل المجلس على مستوى مناهج وآليات تتبع وتقييم سياسات العمومية.

فالمنهجية المعتمدة والرهان الأساسي الذي حكم هذا التقرير وهو الوصول إلى ملاحظات وخلاصات تتسم بالمصداقية والموضوعية باعتماد منهج نسقي دامج بين مقاربة وظيفية وكذلك التقييم بالسيرورات فهو اختيار صعب، لكنه فعلا تقرير رصين، متميز، سينضاف كما قلت إل تراكم الإصلاح.

وباعتبار أن سيرورة الإصلاح في الألفية الحالية مرت من ثلاث مراحل:

- ميثاق التربية والتكوين؛
- المخطط الاستعجالي؛
- الرؤية الاستراتيجية 2015- 2030؛

فإذا كان التقييم يقتضي انتهاء الاستراتيجية، فإننا نعتبر هذا التقييم، تقييما مواكبا ومصاحبا لعملية تنزيل الاستراتيجية باعتبار أن الرجوع إلى المؤشرات المعتمدة في التقرير توحي بأن بلوغ الأهداف الاستراتيجية لازال بعيد المنال، وبالنظر إلى حجم الاختلالات والقيود وضعف النجاعة على المستويات في التراكم الذي عرفه إصلاح هذا القطاع.

لذلك، فإنه تطرح مجموعة من الأسئلة:

هل بالإمكان القيام على مدى السنوات القليلة المقبلة بما هو أفضل؟

الأكيد والجواب هو في الوقت الراهن سيكون نعم، لكن تبقى مطروحة أو مقترنة الجواب بلكن، لكن ينبغي الإقرار بأن مشاكل المنظومة التربوية الوطنية لا ترتبط بضعف التشخيص، لأن العناصر الأساسية لتشخيص المنظومة التربوية معروفة اليوم لدى الجميع، وتشاطرها بشكل واسع كل القوى الحية للأمة.

لهذا نعتبر أن رافعة الإصلاح، ترتبط أساسا بأن التعليم والتكوين شأن وطني يهم مختلف مكونات المجتمع وقاطرة للتنمية، لأن الإصلاح يحتاج إلى عقيدة، لأن الإصلاح يحتاج إلى إيمان، وحسنا فعلت الحكومة بحضور السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في هذا اللقاء، لأننا نحتاج إلى تعبئة مجتمعية عقدية أن يلتف الجميع بعد القضية الوطنية الأولى، والتي نعتبر أنها حققت بالأمس تقدما، نعتبر أن منظومة قضية التعليم والتربية هي تأتي كأولوية، وبالتالي محتاجة إلى تضافر جهود كل مكونات المجتمع، وفي مقدمتها الوعاظ والمرشدين ورجال التربية والتكوين بمستوياتهم، سواء في التعليم الأولي أو التعليم الابتدائي أو الإعدادي أو العالي أو التكوين المهني.

وكذلك نعتبر أن تأهيل الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للمنظومة التربوية يقتضي أن تقترن كل عملية إصلاح بالنموذج التنموي، في أفق يجعل التعليم منخرطا في قيم التنمية وفي هذا المخطط.

ثم رافعة أساسية وهي الخيبة اللغوية وضعف الأمن اللغوي، كلها تجليات لأزمة المنظومة التربوية تتطلب من الحكومة مجهودا جبارا في التنزيل، ما بقيناش في حاجة للتشخيصات، ما بقيناش في حاجة للجان، نتمنى أن يكون هذا التقرير، آخر تقرير يهم الجانب النظري والقاموس الإصلاحي والجودة والنجاعة، وهذه المصطلحات اللي أصبحت عندنا فيها واحد التخمة، الآن نحتاج إلى رزانة في التنزيل وإلى أن نضع الهدف الأساسي والأسمى في سكة الإصلاح.

أيها السيدات والسادة،

إن إصلاح منظومة التربية والتكوين، وإن هذا التقرير نعتبره لبنة أساسية تنضاف إلى كل هذه التقارير، يتطلب الأمر أن نكون صرحاء مع ذواتنا، أن نكون صرحاء مع أنفسنا، أن نكون صرحاء مع المنظومة التربوية، ألا نحابي النقابات وألا نحابي الأحزاب السياسية، وألا نحابي في مرحلة الإصلاح كل من له علاقة بالمنظومة التربوية، أن نعتبر أن مصلحة وطننا في الديمقراطية وفي الاقتصاد وفي التنمية مرتبطة بإصلاح منظومة التربية والتكوين تقتضي إجماعا وطنيا وتقتضي تدخل كل المتدخلين أو تضافر جهود كل المتدخلين في

هذا الصدد.

وأننا اليوم نرسخ مرة أخرى ترسيخ ثقافة تقييم السياسات العمومية ببلادنا وتملك الممارسات الفضلى المتعارف عليها دوليا، لأن ذلك هو الكفيل بأن يساعد البرلمان بالاضطلاع بدوره كاملا وبأن يصبح مؤسسة حقيقية للتقييم.

شكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، في إطار مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"، وهي مناسبة تتجدد سنويا تمكن البرلمان من ممارسة وظيفته الدستورية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية، تجسيدا لتطور المسار الديمقراطي ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

هي مناسبة أيضا لننوه بالمجهودات الجبارة التي بذلتها المجموعة الموضوعاتية المؤقتة رئيسا وأعضاء وأطرا لإعداد هذا التقرير الهام الذي نحن بصدد مناقشته اليوم والغني من حيث المعطيات والأرقام والمؤشرات.

السيد الرئيس المحترم،

تفاعلا مع مضامين هذا التقرير الذي قدم تشخيصا دقيقا وتقييما حقيقيا ومفصلا لواقع منظومة التعليم والتكوين ببلادنا على ضوء الإصلاحات التي عرفتها، خصوصا الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 وقانون الإطار رقم 51.17 كمرجع قانوني لمنظومة التعليم والتكوين.

وانطلاقا من مرجعيتنا الحركية التي تجعل من إصلاح منظومة التربية والتكوين على رأس أولوياتها، فإننا نسجل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، لابد أن نؤكد أن الهيكلة الحكومية الحالية والتي فصلت بين مكونات منظومة التعليم والتكوين أي التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني، أفقدت الإصلاحات الواردة في الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 وقانون الإطار البناء النسقي والالتقائية والجسور بين القطاعات الثلاثة.

وأصبحنا كأننا أمام إصلاحات قطاعية وليس أمام إصلاح شامل للمنظومة في إطار السياسة العامة للدولة والتوجهات الاستراتيجية المتضمنة في الرؤية الاستراتيجية.

ثانيا، نسجل كذلك إصرار الحكومة على مواصلة إصلاح الإصلاح رغم اعتماد بلادنا للرؤية الاستراتيجية ولقانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي، وهو ما يتجلى في فتح مشاورات جديدة وإطلاق مناظرات أخرى رغم الحسم في مرجعيات الإصلاح.

ثالثا، استحضارا لأهمية التعليم الأولي كمكون أساسي من مكونات التعليم المدرسي والذي أضحى ملزما للدولة والأسرة، وبغية الارتقاء بوضعيته وتحقيق أهدافه المسطرة في قانون الإطار، ندعو الحكومة إلى تحمل هذا الملف بدل إحالته إلى الجمعيات بالوكالة، وذلك من خلال إدماجه في الأسلاك النظامية للتربية والتكوين بدل خلق مؤسسة داخل مؤسسة.

رابعا، ولأن الموارد البشرية القطاعية، سواء الإدارية أو التقنية أو التربوية تشكل محورا من محاور الإصلاح الثلاثة، نتطلع إلى تحسين وضعيتها المادية والمهنية، من خلال التعجيل بإصدار نظام أساسي واحد وليس موحد مع ربطه بإصلاح منظومة الأجور أيضا.

خامسا، وإذ نؤكد أهمية المدارس الجماعاتية كمركبات تربوية جامعة لمتطلبات التمدرس، والتي ساهمت في تراجع نسبة الهدر المدرسي بالعالم القروي، خاصة في الفتيات، نتطلع إلى تقييم حقيقي لهذا النموذج المؤسساتي بغية تعميمها على كافة التراب الوطني.

سادسا، نسجل تردد الحكومة في تنزيل مخطط ترسيم وتعميم الأمازيغية في منظومة التربية والتكوين الذي أعدته الحكومة السابقة.

سابعا، بالنسبة لقطاع التعليم العالي، وفي ظل تراجع الحكومة عن الالتزامات الحكومية السابقة بإحداث أنوية ومؤسسات جامعية للقرب بعدد من المدن والأقاليم، نتساءل عن مآل الأقطاب الجامعية الموعودة؟

ثامنا، نسجل أن الإصلاح البيداغوجي الذي تباشره الحكومة والذي يفتقر إلى السند القانوني تم بمعزل عن الإصلاح الشامل للجامعة المغربية، ونسجل أيضا أن هذا الإصلاح ما هو إلا إعادة إنتاج لنظام "الباشلور" المتخلى عنه دون مبرر مقنع.

كما نسجل أن هذا الإصلاح لم توفر له الحكومة الأرضية المناسبة لتنزيله، لاسيما إصلاح منظومة البحث العلمي والابتكار وإصلاح النظام الأساسي المؤطر للأستاذ الباحث.

السيد الرئيس المحترم،

نكتفي بهذا القدر نظرا لضيق الوقت، تلكم بعض الملاحظات والاقتراحات في الفريق الحركي حول مضامين هذا التقرير السنوي الهام التي ارتأينا أن نساهم بها في هذه الجلسة الدستورية السنوية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتدخل اليوم باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".

وهي مناسبة أتقدم فيها بالشكر إلى السيد رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية الموقتة وكافة أعضائها وكذا الإطارات التي عملت على إعداد هذا التقرير وفق مقاربة تروم إلى تعزيز مأسسة مساحة النقاش وتشارك الأفكار وبحث السبل لحل إحدى أكبر القضايا الوطنية والمرتبطة برهانات إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا.

الأمر الذي كنا دائما في الفريق الاشتراكي نوليه أهمية بالغة، على اعتبار أن هذا الورش يعد أحد أبرز القضايا التي دأب حزبنا، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على تشخصيها ومناقشتها وتقييمها وتقديم أكبر قدر من المقترحات الواقعية من أجل معالجتها وتطويرها والرفع من أهميتها داخل هامش النقاش العمومي، حيث نعتبرها قضية وطنية ذات صبغة استراتيجية، وأداة فعالة لتعبئة الرأسمال البشري من أجل تنمية شاملة ومستدامة.

السيدات والسادة،

إن التقرير الموضوع بين أيدينا، ومن خلال كافة أبوابه ومحاوره، يبرز الإرادة السياسية والواقعية لبلادنا في النهوض بالشأن التعليمي، نظرا للغلاف المالي الذي يتم رصده لتدبير هذا القطاع والمتمثل في أكثر من ربع الميزانية العامة، وحجم المخططات الموضوعة للرقي به وجعله أداة محورية لصناعة المواطن بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

لكن، وبالرغم من المجهودات المبذولة في إطار تنزيل المخططات والاستراتيجيات المرتبطة بالمنظومة التعليمية، تظل النتائج المرجوة بعيدة المنال، خصوصا في مجال الارتقاء بالجودة ومحاربة الهدر وربط التكوين بالتشغيل والاندماج الاجتماعي.

هذا الخلل، في منظورنا يعود بالأساس إلى غياب الانسجام والإلتقائية في تنزيل الرؤى الإستراتيجية للإصلاح التربوي والتعليمي والتكويني والبحثي، وإلى طغيان السياسات اللحظية القصيرة الأمد، هذا فضلا عن التردد العام في ابتكار الحلول الملائمة للإشكالات البيداغوجية الكبرى، وضعف تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والمساءلة.

إن طرح الإصلاح كأداة للتغيير يقتضي مقاربته في وضعه الشمولي وليس الجزئي، فإصلاح مكونات التعليم يعتبر جزءا من إصلاح مجتمعي شامل، بحيث لا يمكن أن تكون المدرسة أو الجامعة فاعلة في مجتمع لا يعترف بقيمتها ودورها التربوي والتأهيلي بالشكل الحقيقي وقد لا يساير تطورها.

حضرات السيدات والسادة،

إننا اليوم، نسجل وبكل مسؤولية، على أنه رغم ما حققته منظومة التربية والتكوين من تقدم على مستوى تنزيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2023، وخارطة طريق لإصلاح منظومة التربية الوطنية 2022–2026، وتوصيات النموذج التنموي الجديد، ومقتضيات القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، خاصة في مجالات تعميم التمدرس وتعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية المواكبة، وكذا الجوانب البيداغوجية والتدبيرية، فإن مظاهر التعثر والخصاص تظل مترسخة بل وتستفحل في كل ما يرتبط بالصورة العامة للتعليم ببلادنا والقيمة العالقة بمستواه العام.

وفي هذا السياق، وإذ نثمن التوصيات المدرجة في التقرير، فإننا بالموازاة معه، ندعو في الفريق الاشتراكي إلى تجاوز التشخيصات الهامشية لمجال التدخل بالنسبة لكافة الفاعلين والمستهدفين، عبر تحديد ومناقشة الصعوبات الحقيقية بكل أمانة ومصداقية، والتفكير في وضع شبكة خاصة بكافة الممارسين لتعزيز التفكير الجماعي حول المعارف والممارسات البيداغوجية، وتعزيز وتوفير ظروف عمل ملائمة، على اعتبار أن الأستاذ يلعب دورًا حاسمًا وحيويًا في النظام التعليمي البيداغوجي، من حيث توجيه وتعليم الأجيال الناشئة وتعزيز وتثبيت روح المواطنة لديهم، وعليه يجب إيلاء العناية الخاصة والكاملة لكافة نساء ورجالات التعليم ببلادنا.

وعلى مستوى آخر، فإننا ندعو إلى تعزيز نظام الحكامة التربوية المبنية على الاستقلالية واللامركزية، وتشجيع الابتكار البيداغوجي من خلال التخطيط البعيد المدى، ومحاربة الممارسات البيروقراطية داخل المنظومة التربوية، وإنشاء مجالات للأنشطة التي تربط المدارس داخل نفس المجال الجغرافي وينظمها الفاعلون التربويون داخل فرق تربوية محلية، سواء حسب التخصص المنهجي أو حسب مقاربة متعددة التخصصات.

حضرات السيدات والسادة،

إن تنزيل هذا الورش الإصلاحي الكبير يظل ممكنا في حال تضافر جهود كافة القطاعات ذات الصلة، وفق مقاربة سياسية واجتماعية وثقافية جادة وحقيقية، سيجعل لا محالة منظومتنا التعليمية منظومة ذات جودة وجدوى، منظومة تؤسس لمسار تكوين مغرب منفتح على محيطها ومتجاوب مع تطلعات الشعب المغربي.

لذلك، فإن التوجه نحو الأفق الإصلاحي الممكن يقتضي القيام بمراجعة شاملة لواقع المنظومة التربوية في مستوياتها الاستراتيجية والسياسية والتدبيرية إلى حدود الساعة، وذلك بما يمهد للوصول إلى مشروع تربوي وطني مشترك واقعي وطموح، قابل للتطوير وللاستثمار المجتمعي والاقتصادي لمغرب الغد.

والله ولي التوفيق.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتعليم والتكوين.

واسمحوا لي، السيد الرئيس، بداية أن أشيد بمضامين هذا التقرير المهم والعميق، وكذا بالمنهجية والمقاربة التي اعتمدت عليها اللجنة في عملها، ومما لا شك فيه أن هذا التقرير سيشكل وثيقة مرجعية لمجلسنا الموقر للعودة إليه كلما دعت الحاجة إلى ذلك، لاتخاذ المواقف حول كل القضايا والأسئلة والإشكاليات ذات الصلة بالتعليم.

طبعا، يقتضي الانصاف والموضوعية كذلك التنويه بالمكانة التي وضعت الحكومة التعليم فيها ضمن برنامج عملها، والذي جعلته على رأس الأولويات، سواء من حيث الإمكانيات المرصودة التي عرفت ارتفاء مهم، أو من حيث التعاطي مع الفرقاء الاجتماعيين.

وهنا لا يسعنا إلا الوقوف للإشادة عاليا بتضحيات رجال ونساء التعليم بمختلف فئاتهم وهيئاتهم، والذين وبفضل تضحياتهم المتواصلة استمرت المدرسة في النهوض برسالتها النبيلة في التربية والتعليم، حتى يتمكن التعليم لاسيما العمومي منه في لعب دور المصعد الاجتماعي لأبناء وبنات المغاربة.

من المؤكد أن هذا الحيز الزمني الضيق لا يسمح لنا بالوقوف على غنى التقرير وكل ما تضمنه من معطيات وتحاليل وملاحظات وتوصيات، لكن يهمنا كثيرا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب التنويه بما تضمنه المحور الخامس من التقرير الذي خصص "للموارد البشرية".

طبعا، نحن جميعا ننتظر الإعلان الرسمي عن النظام الأساسي ومنخرطون في المقاربة والمنهجية المعتمدة في إعداده، غير أننا في الآن ذاته على قناعة راسخة بأن هذا النص القانوني وعلى الرغم من أهميته القصوى، وعلى الرغم كذلك من حجم الرهانات والتطلعات التي وضعت عليه، إلا أننا نعتبر أنه ليس قادر على حل كل المشاكل لوحده، وأن إجراءات وتدابير موازية أخرى يتعين إعمالها.

وعلى كل حال، فإن أحد الأفكار الرئيسية التي شدد عليها التقرير في هذا المحور هو أن جميع الإجراءات والتدابير المتخذة يجب أن تتقيد بروح ومضامين القانون الإطار الذي يشكل مرجعية وطنية ملزمة لجميع الفاعلين.

وفيما يتعلق بالتعليم الأولي، والذي سبق لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن طرح بخصوصه وضعية المربيات والمربيين، والعلاقة ما بين هؤلاء والجمعيات التي تشرف على البرنامج، وحالات عدم أداء الأجور التي تعاني منها.

لذلك، فإننا نؤكد اليوم، وكما أشار إلى ذلك التقرير، على ضرورة مراجعة منهاج التعليم الأولي وضمان توفير تكوين صلب وذي جودة للمربيين والمربيات.

وهنا لا يسعنا إلا أن نتساءل: كيف لهؤلاء أن يخضعوا لتكوين جيد إذا تم تنظيم هذا التكوين في شهري يوليوز وغشت؟ وهو الأمر الذي حصل هذه السنة في بعض الجهات.

السيد الرئيس،

لن نمل من التأكيد على أن تجاوز الأزمة المعقدة المتعددة الأبعاد التي يعانيها النظام التعليمي الوطني تتمثل في استعادة الثقة، نعم الثقة في المدرسة الوطنية، وهي استعادة نحن على قناعة أنها ستظل بعيدة المنال، إذا ما لم تعد المدرسة للعب أدوارها المجتمعية، لاسيما في الارتقاء الاجتماعي والحد من التوريث الجيلي للفقر.

إن حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه بلادنا، وكذا الآمال العريضة التي علقت على إعمال النموذج التنموي الجديد بما حملته هذه الوثيقة المرجعية من توصيات مهمة وحاسمة، تفرض مضاعفة الجهود لتجاوز الاختلالات التي مازلت تعرفها المنظومة التعليمية، ذلك أن المعول عليه اليوم هو الرأسمال البشري.

نعم، السؤال اليوم المركزي إن لم يكن الفلسفي، أي مواطن نريده لمغرب الغد؟ ولعالم الغد؟ عالم صار أكثر اضطرابا وأكثر نزعة نحو الفوضى ونحو عودة القطبيات وازدياد معاناة الكادحين والمستضعفين.

لا نريد لهذا التقرير أن ينضاف إلى الرفوف، وإلى قائمة الوثائق الكثيرة التي أنجزت حول التعليم في بلادنا، بل نهيب بكل الجهات المعنية والمتدخلة التفاعل البناء مع التوصيات الوجيهة التي يقترحها.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يَطِيبُ لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العمومية حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".

إن إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي يُعْتَبَرُ من أهم التَحَدِيات التي أعطاها صاحب الجلالة أولوية خاصة، واعتبرها من القضايا الوطنية الأولى، التي لا تُشَكِّل مُجَرَّد إصلاح قِطاعي فحسب، وإنما معركة مَصِيرية لرفع تَحَدِّيات التنمية ببلادنا، كما جاء في عدد من الخُطَبِ الملكية السامية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا لن نختلف في أن وضعية التعليم والتكوين ببلادنا لا تزال غير مُشَرِّفَة ولا تَرْقى إلى مستوى تَطَلّعَات مغرب اليوم، على الرغم من الإصلاحات المُتَكَرِّرَةِ التي لم تَنْجح جُلُّها في التغلب على مَوَاطِنِ الخَلَلِ والتَّعَثُّرَات التي بَاتت شبه بنيوية نتيجة سوء الحكامة المُعْتمدة في السياسة التعليمية.

وانطلاقا من هذه القناعة، أكدنا دائما في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على ضرورة القيام بإصلاح شمولي وليس قِطاعي، مع احترام مبدأ التشاركية المهنية.

ولقد عبّرنا عن هذه القناعة، من خلال المُساهمة الفاعلة في أشغال المجموعة الموضوعاتية، وأيضا عبر المذكرتين اللّتان رَفعناهُما إلى مكتب المجموعة، وإلى وزيري التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار والتربية الوطنية، واللتان قَدَّمْنَا فيها تشخيصنا ومقترحاتنا بشأن منظومتي التعليم العالي والتربية والتكوين.

وسنقتصر في مداخلتنا على مناقشة مكانة القطاع الخاص في المنظومة التعليمية، وذلك استحضارا منا لحجم المسؤولية المُلْقَاةِ على عاتق هذا القطاع الخاص ودوره المحوري في عملية الإصلاح المنشود.

السيد الرئيس المحترم،

كما تعلمون، يُشَكِّلُ القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام مُكَوِّن مِحْوَرِي ضمن مَنْظُومَتَيْ التعليم والتربية الوطنية، وهو ما يستدعي دعم هذا القطاع وتحفيزه، والتأسيس لشراكة حقيقية من خلال تطوير جيل جديد من الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إلا أننا نُسَجِّل بكل أسف العديد من العراقيل التي تقف عائقا أمام تنمية القطاع التعليمي الخاص:

على مستوى التعليم العالي:

- يعاني التعليم العالي الخاص العديد من الإشكالات، سيما تلك المتعلقة بالاعتراف بالمعاهد الخاصة، واختلال الدعم المالي لفائدة الجامعات الشريكة على حِساب الجامعات والمعاهد الخاصة؛
- يتساءل الجميع اليوم حول مَوْقع الجامعات والمعاهد الخاصة ضمن مشروع الإصلاح الجديد الذي نحن على أبواب تنزيله ابتداء من السنة الجامعية المقبلة؟
- ما هو مستقبل المؤسسات المُعْتَمَدَةِ وغير الحاصلة على الاعتراف، والتي يُشْرِفُ أغلبها على الإفلاس؟

وعلى مستوى التربية الوطنية:

نُسَجِّلُ غِيَاباً لِتَصَوُّرٍ واضح بشأن التعليم الخصوصي، بحيث لا يمكن أن تَقْتَصِرَ خارطة الطريق على التعليم العمومي دون الخصوصي، بل ومن الأَجْدَرِ أن يكون هناك تَلاحُمٌ وتَكَامُلٌ بين القطاعين العمومي والخصوصي، بحيث يُشَكِّلُ هذا الأخير رافعة أساسية لِتَجْوِيدِ المدرسة العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

اعتبارا لجسامة التحديات التي يتعين رفعها في مجال التعليم والتربية والتكوين والبحث العلمي فإننا ندعو إلى:

أولا: على مستوى التعليم المدرسي:

- ترسيخ حق التَمَدْرُسِ باعتباره مُقْتَضىً دستورياً من خلال مواصلة التعميم والولوج للتمدرس لكل المغاربة، خصوصا في العالم القروي؛
- تنزيل ورش جودة المدرسة التي نَطْمَحُ إليها جميعاً رهين بتوفير موارد بشرية كُفْؤَةٍ ومُحَفِّزَةٍ؛
- الرفع من نسبة المؤسسات المستقبلة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أو في وَضْعِيَةِ إعاقة.

وعلى مستوى التكوين المهني، فإننا ندعو إلى:

- مُواكبة نموذج مُدُنِ المهن والكفاءات، الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة نصره الله، كنموذج مغربي في ميدان التكوين المهني؛
- تنويع برامج التكوين المهني من أجل تحسين قابلية تشغيل الشباب وتحسين ظروف وبيئة تكوينهم؛
- جعل التكوين المهني اختصاصاً مشتركاً بين الدولة والجهة والمقاولة وتعزيز دور هذه الأخيرة في تطويره.

وعلى مستوى التعليم العالي والبحث العلمي، ندعو إلى:

- العمل على تنزيل مضامين القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بالتربية والبحث العلمي والمخططات التشريعية المنبثقة عنه، وتطبيق الفصل

52 من القانون 01.00 الخاص بمنح معادلة ديبلومات المدارس المعتمدة مع الديبلومات الوطنية؛

- تشجيع البحث العلمي والابتكار ودعم البحث التطبيقي لما له من أثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا؛
- منح المقاولة دور مهم في الارتقاء بالبحث العلمي والابتكار عبر منحها تحفيزاً جبائياً خاصاً؛
- ملاءمة التكوين الجامعي والبحث العلمي مع متطلبات سوق الشغل، مع استهداف المجالات والتخصصات التي تحتاجها المقاولة المغربية.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في الأخير أن نؤكد لكم أن الأزمة التي تعيشها منظومة التعليم والتكوين، تُلْزِمُنا بالانخراط في التفكير الجاد والمسؤول، من أجل الوقوف على مكامن الخلل، والمشاركة في ايجاد حلول واقعية وعملية للمشاكل التي تتخبط فيها، والعمل كما أكد صاحب الجلالة نصره الله على وضع حد للدوامة الفارغة لإصلاح الإصلاح إلى ما لا نهاية.

وفي الختام، نجدد تثمينا للعمل الذي تقوم به الحكومة، ونُعَبِّرُ عن استعدادنا الدائم للتعاون والانخراط في المبادرات الرامية لدعم جهود بلادنا في مجال التعليم، بما يُحَقِّقُ نَهْضَةً تَرْبَوِية فَعَّالَة لتحقيق التنمية الشاملة لبلادنا.

وأود أن أختم بتقديم الشكر للسيد فؤاد قديري رئيس المجموعة الموضوعاتية وباقي الأعضاء في حس المسؤولية الذي أبانوا عليه، وعلى الأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال المجموعة، وأيضا التنويه بمضامين التقرير الغني بالمعطيات والأرقام والتوصيات.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد ميلود معصيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن اختيار التعليم كموضوع لتقييم السياسات العمومية، يعكس مدى وعي مجلس المستشارين بالأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع في بناء مغرب التنمية والعدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل، باعتبار التعليم قضية ترهن حاضر ومستقبل مجتمعنا.

من هذه المنطلقات ومن هذا الوعي نقدم في فريق الاتحاد المغربي للشغل مقاربتنا لمدى التزام الحكومة بتنفيذ وأجرأة وتفعيل السياسات العمومية الهادفة إلى إصلاح قطاع التعليم، صراحة يصعب في البداية الإلمام بالسياسات العمومية التي تم وضعها من أجل الإصلاح بالنظر لتعدد الاستراتيجيات والمخططات والبرامج المتداخلة، مما يعقد تفعيل وتنفيذ العمليات لإجراء الإصلاح، فرغم كل انخراط كافة الفاعلين من أجل رفع هذا التحدي المجتمعي والحضاري كذلك، لكن للأسف لم نستطع إلى اليوم الخروج من هذا النفق من أجل تحقيق تعليم جيد متكافئ ومعمم، ولعل أسباب وتمظهرات هذا الوضع، مجموعة من التمظهرات:

1- سوء الحكامة في التدبير والتسيير؛
2- عدم العناية اللازمة بالموارد البشرية، وأخص بالذكر نساء ورجال التعليم، الإشكاليات المتعلقة بالبرامج والمناهج التعليمية؛
3- المقاربات الخاصة كذلك والمتعلقة بما هو بيداغوجي؛
4- الإشكالات المتعلقة بالتكوين المستمر وتكوين الأساس؛
5- استمرار ظاهرة الهدر المدرسي.

ولأننا في جلسة لتقييم السياسات العمومية، لابد أن نقف عن تمظهرات، عدم تكافؤ الفرص في:

أولا، على مستوى التعليم الأولي: الذي يعتبر حجر الزاوية في الإصلاح، فلا يمكن البت والاستمرار في التعامل مع هذا الورش بارتجالية تجريبية غير خاضعة لمعايير تربوية وبيداغوجية، المعمول بها على المستوى الدولي.

كما لا يمكن أن نضمن لهذا الورش الهام النجاح دون الاعتبار المادي والمعنوي للمربيات اللواتي يجب أن يكن تحت الوصاية القانونية والإدارية لوزارة التربية الوطنية.

ثانيا، على المستوى الولوج: نلاحظ التوزيع المجالي للمدرسة يعرف حيفا، كما نعرف جميعا، كبيرا وغير مقبول بحيث يحرم فئات واسعة من أبناء شعبنا في العالم القروي.

على مستوى آخر، هناك التمادي في التسليع في العملية التعليمية التربوية وإخضاعها لمنطق السوق، في الوقت الذي لا يحترم التعليم الخصوصي الالتزامات المنصوص عليها في قانون الإطار، وذلك بتحمل نسبة من المتعلمين المنحدرين من الفئة الهشة، وباعتماد مناهج تربوية المعمول بها في التعليم العمومي، مما يشكل فارقا أساسيا وكبيرا في الجودة المطلوبة، ونحيلكم على تقرير الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين.

السيدات والسادة المحترمين،

إن من أهم مداخل إصلاح المنظومة ببلادنا تتجلى أساسا في رد الاعتبار لتلك الرسالة النبيلة والحضارية التي يقدمها نساء ورجال التعليم بكل فئاتهم، والنظر إليها بخلفية مختلفة، فالمدرسة العمومية والجامعة المغربية مؤسستان ليست كباقي المؤسسات، ومهنة التدريس ليست كباقي المهن والوظائف، وبالتالي فإن الرقي بالأوضاع المادية والمعنوية لنساء ورجال التعليم أمر حيوي وحاسم في كل عملية إصلاح.

أظن، السادة الوزراء المحترمون، نحن في زمن الإصلاح، وبالتالي اليوم لابد من جرأة سياسية، وهاذ الجرأة السياسية نلاحظها احنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل في هاذ القطاع الحيوي، لابد من هزة تربوية في قطاع التعليم، لابد من قرارات جريئة، لأنه الإصلاح لا يمكن أن يكون بأدوات قديمة، والإصلاح في نظرنا في الجامعة الوطنية للتعليم، الاتحاد المغربي للشغل، يجب أن يكون أفقيا وعموديا.

وملي تنقول الحكامة، وهاذ الأمر هذا قلتو للوزير مرارا، والسادة الوزراء بجوج كنحييهم بحرارة على المبادرات وعلى هاذ النفس الجديد الآن ديال الإشراك، وديال الخروج للساحة وديال اتخاذ قرارات جريئة، ما يمكن إلا أن يساعد في الإصلاح.

وبالتالي اليوم خص هاذ الجرأة، وأنا أتماشى مع أخي المستشار السابق الذي قال بأنه لا يجب ألا نحاب أحدا اليوم، وأن نأخذ قرارات اللي هي تكون في صالح المنظومة، وتكون هزة تربوية أساسية وقرارات، ستجدون كل الفاعلين معكم.

السيد الوزير المحترم،

نعني به السي بنموسى، هي مناسبة كذلك أغتنمها للتنويه بالمقاربة التي اعتمدتموها منذ تقلدكم مسؤولية الإشراف على هذا القطاع، بفتح حوار قطاعي جاد ومسؤول، كانت من بين نتائجه خروج المشروع الأولي للنظام الأساسي، لنعتبره في الاتحاد المغربي للشغل غادي يعطي نفس جديد وغادي يخلي نساء ورجال التعليم يتملكو الإصلاح ويكون محفز، من أجل أن نستمر في الإصلاح.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، وكما عاهدتمونا دائما، سنبقى قوة اقتراحية، تفاوضية، نؤمن بالحوار، مستعدون للتعاون البناء متى توفرت الإرادة الحقيقية والقوية، من أجل الرقي بتعليمنا وإعادة الثقة للمدرسة العمومية والرقي بتعليمنا العمومي لما نصبو له جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد منسق المجموعة.

المستشار السيد خليهن الكرش:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

يعد موضوع التعليم موضوعا استراتيجيا في رهانات التنمية والتقدم، فهو موضوع لا ينبغي إخضاعه لمنطق المزايدات والمصالح الذاتية الضيقة، ولا ينبغي اخضاعه لمنطق الكلفة المالية إنه مقترن برخ البلاد، فهو من الاولويات الوطنية الذي يتأسس عليه رهان المغرب ومستقبله، فإصلاح التعليم لم يعد يطيق التأجيل بالنظر الى التحديات المطروحة كونيا ووطنيا وخصوصا في سياق التحولات العميقة والسريعة.

إن تقييم منظومة التربية والتكوين يمثل جوهر تقييم السياسات العمومية وفق مقاربة منهجية علمية وموضوعية تهم قياس المخرجات ونتائج الفعل العمومي المتعلقة بالمجال، وباعتبار معايير الملاءمة والالتقائية والفعالية والنجاعة والجودة.

وفي هذا الاطار، ينبغي أن تكون القناعة راسخة بأن التعليم العمومي هو رافعة التقدم والتنمية، يرتكز على المجانية والجودة، يستفيد منه كل المغاربة كحق إنساني تضمنه الدولة، ويحظى باهتمام هذه الأخيرة على مستوى المضامين والبرامج والمناهج وإصلاحها إصلاحا عميقا وجوهريا بما يتلاءم مع العصر وتحدياته، فالطموح الكمي المتمثل في تعميم التمدرس وتوسيع قاعدة المستفيدين من الدعم الاجتماعي ومن التعليم الأولي لا يمكن أن يكون على حساب الطموح الكيفي المتمثل في الجودة، وفي مقدمتها جودة التعلمات، أي الكفايات التحليلية والنقدية والتركيبية.

إن التعليم العمومي سواء فيما يتعلق بالمدرسة العمومية أو الجامعة العمومية برهن إبان الجائحة على صموده على المستوى الرفيع من الوطنية والمواطنة، فالجائحة كشفت على العديد من الاختلالات، فبقدر ما ينبغي أن نعد العدة لامتلاك التحدي الرقمي وامتلاك الكفايات الرقمية بقدر ما ينبغي التغلب على العوائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبالتالي ينبغي السير نحو العدالة الاجتماعية والمجالية كشرط للديمقراطية الرقمية والعدالة التربوية والمعرفية.

إن التعليم العمومي ينبغي أن يكون فضاء للتربية على الاختيار وإعمال العقل، وفضاء للإبداع والابتكار والتربية الفنية والموسيقية والجمالية.

ومن جهة أخرى، فإن خوصصة وتسليع هذه الخدمة العمومية يعد خطأ استراتيجيا له مخاطره على المنظومة، وهو نفس الأمر بالنسبة للمغادرة الطوعية والتوظيف بالتعاقد.

وعليه، إخضاع القطاع الخاص للمراقبة الادارية والتربوية حتى لا تتعرض المنظومة لهزات بسبب ايقاعات متضاربة ومتعارضة توسع الفجوة الاجتماعية والثقافية، والأمر لا يعني السقوط في الجمود والانغلاق، فأفق الإنسان الكوني لا مناص منه، لكن برؤية واضحة وتصور واضح يمكننا من تقوية مقوماتنا المستنيرة للمساهمة والتأثير في مجريات صناعة تاريخ جديد للإنسانية.

وجدير بالذكر أن عصر الذكاء الاصطناعي لا ينبغي التعامل معه بنوع من الانبهار واختزال العلم في التكنولوجيا، حيث إن قوة الذكاء الإنساني يكمن في تأهيله علميا وثقافيا لاستثمار جيد للتكنولوجيا، وبالتالي خدمة الانسان وخدمة التقدم والتنمية.

إن أعطاب التعليم هي أعطاب بنيوية وهيكلية تستوجب توفر الإرادة السياسية لدى الدولة والاقتناع أن مستقبل المغرب رهين بإصلاح عميق وشمولي للمنظومة، لإحداث القطائع مع الاخفاقات المتكررة التي أبانت عن الحاجة الى هذه الإرادة.

إن ما وقع في البرنامج الاستعجالي الذي كان موضوع تقرير المجلس الاعلى للحسابات والمتابعات القضائية الجارية درس بليغ بخصوص الاموال التي خصصت دون أن تكرس للمنظومة زيادة على لغة وفلسفة المقاولة التي كتب بها هذا المخطط الدخيل على الفلسفة التربوية.

إن إصلاح التعليم لا يحتاج فقط الى التشخيص، بل يستلزم الجرأة في الحلول والبدائل وارساء قواعد الحوار الممأسس مع الشركاء الاجتماعيين والتشبع بثقافة الحوار، وإعطاء الأهمية للعنصر البشري إن على مستوى الأوضاع المادية أو على مستوى الأوضاع المعنوية والمهنية، وشروط العمل اللائق انطلاقا من الركيزة الأولى وهي التعليم الاولي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلق بتقييم السياسات العمومية، حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".

ونهنئ أنفسنا في هذا المجلس على العمل التراكمي المتواصل في مجال إرساء وظيفة التقييم وتفعيلها باعتبارها إحدى الوظائف الأساسية للبرلمان.

إن موضوع التقييم المنتقى لهذه السنة التشريعية يحظى بأهمية بالغة بالنظر إلى مركزية التربية والتعليم والتكوين كركيزة من الركائز التي تقوم عليها نهضة الأمم، بالنظر إلى دوره المحوري في بناء الفرد وتطور المجتمع في مختلف مناحي الحياة، وهو الأمر الذي ما فتئ جلالة الملك محمد السادس نصره الله يؤكد عليه في العديد من خطبه السامية وبوأه صدارة الأولويات الوطنية ولبنة أساسية في بناء المشروع المجتمعي.

إنما نهضة الأمم هي من يقظة الهمم
ان كل اعتمادنا لعلي العلم والعلم
وعلى الصدق في العزيمة والصدق في الكلم
ولشعب أصابه الحيف بالعلم معتصم
وبه يستقل بالرغم من عصبة الامم

السيد الرئيس المحترم،

نستغل هذه المناسبة للتنويه بالمجهودات المقدرة التي قامت بها المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة، رئيسا وأعضاء وطاقما إداريا وخبراء ومساهمين في جملة الأنشطة والأعمال التي أنجزتها المجموعة.

كما نثمن في مجموعة العدالة الاجتماعية قيمة وجودة التقرير الذي نحن بصدد مناقشته والذي ستشكل مضامينه بحق مرجعا هاما في تقييم منظومة التربية والتكوين، حيث يتيح الوقوف على أهم المكتسبات التي حققتها بلادنا في هذا المجال، والنقائص التي ما زالت تشوب الموضوع ومداخل إصلاحها.

لقد عرفت منظومة التربية والتعليم والتكوين سلسلة من الإصلاحات المتعاقبة والمتوالية وارتكزت في غالبيتها على منطلقات وفلسفات مختلفة لارتباط أغلبها بالزمن السياسي الذي يغطيه الإصلاح، وغالبا ما يقتصر على مدة الولاية الحكومية أو بالأحرى الفترة الوزارية على رأس القطاع، وهو ما جعلها تفتقد لمبدأ الاستمرارية والبناء على ما تمت مراكمته من مكتسبات.

وفي هذا المقام، نؤكد على أهمية القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي كإطار مرجعي للسياسات العمومية في المجال والكفيل بالقطع مع التقاطبات السياسية والرؤى المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان لأوراش الإصلاح، حيث ترتكز على أهداف واضحة تستهدف تحقيق مدرسة الجودة والإنصاف وتكافؤ الفرص والارتقاء بالفرد والمجتمع.

السيد الرئيس،

لقد أبان هذا التقرير الذي نحن بصدد مناقشته عن مجموعة من الملاحظات التي ما تزال تشوب منظومة التربية والتعليم والتكوين وتبرز حقيقة الهوة الكبيرة بين الأهداف والغايات التي تروم الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 تحقيقها، وحجم المجهود المبذول والذي يفترض أن يتم مضاعفته لتجاوز الاختلالات التي تعرفها هذه المنظومة، سواء على مستوى الترسانة القانونية المؤطرة أو الموارد المالية المطلوبة لتنزيل هذا الورش والالتقائية والانسجام اللذان يفترض أن يطبعا تدخلات مختلف القطاعات المعنية أو فيما يخص الالتزام بمبادئ الحكامة الجيدة على المستوى التدبيري لكل قطاع أو على مستوى تجويد العرض البيداغوجي والهندسة اللغوية وإدماج الوسائل التكنولوجية والرقمية في العملية التعلمية والتناسب بين حاجيات سوق الشغل والعرض التكويني المقدم، وغيرها من الملاحظات الأخرى المسجلة.

فلا يستساغ أن يسجل اليوم بعد مضي نصف الفترة التي تغطيها الرؤية الاستراتيجية أن 59% من التلاميذ لا يتحكمون في كفاية الحد الأدنى لمستويات الأداء، وتأرجح مؤسسات التعليم العالي العمومية بين الغياب من عدد من التصنيفات الدولية التي تعتمد قيمة الأبحاث العلمية المنشورة كأهم معيار ومؤشر في التصنيف وبين احتلال البعض منها مراتب جد متدنية.

وشكرا.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المنسق المحترم، كنت أعتبرك محاميا وأصبحت اليوم أيضا شاعرا.

آخر متدخل، المداخلة الأخيرة لأحد المستشارين غير المنتسبين، السيد خالد السطي أو السيدة لبنى علوي.

السي خالد تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار هذه الجلسة الدستورية الأساسية، بطبيعة الحال، وهي مناسبة ننوه من خلالها باختيار هذا الموضوع الهام الذي يعتبر القضية الوطنية الأولى بعد قضية الصحراء المغربية وعلى الحرص على إعداد هذا التقرير في الوقت المحدد، آملين أن تجد الخلاصات والاستنتاجات المنبثقة عنه تفاعلا إيجابيا من لدن مختلف الفاعلين.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، السيد الرئيس، التنويه بالأطر الإدارية التي واكبت اللجنة خلال كل مراحل اشتغالها، آملين أن تتخذ رئاسة المجلس المبادرة المناسبة لتحفيز هؤلاء الأطر وتشجيعهم على المزيد من البذل والعطاء.

إن المتتبع للشأن التعليمي ببلادنا ومن خلال مخرجات التقرير الذي بين أيدينا وتقارير مؤسسات أخرى كالمجلس الأعلى للحسابات والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وغيرها من المؤسسات، يستنتج أن فشل إصلاح التعليم ببلادنا لم يكن بسبب قلة الموارد المالية، بل بسبب غياب الحكامة الجيدة والارتهان لمقاربة تكنو-اقتصادية وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو ما جعل هذا القطاع الاستراتيجي الذي شكل منصة للإقلاع الاقتصادي ببعض الدول حقلا للتجارب مع كامل الأسف.

لذلك، ونظرا لضيق الوقت فإننا، السيد الرئيس، باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نؤكد على ضرورة صياغة مقاربة إصلاحية من خلال الاشتراك الفعلي للمعنيين في مسار الإصلاح لضمان الإدماج الاقتصادي مع التشاركية في التشخيص... إلخ.

فيما يخص بعض المقترحات، باختصار شديد، لابد من:

- صياغة سياسة تعليمية عمومية مندمجة وليس خططا إصلاحية مفصولة عن إصلاح باقي بناء المجتمع؛

- تركيز هذا الإصلاح بشكل متوازي بين الأبعاد البيداغوجية والبنيات التحتية والموارد البشرية التي طال انتظارها، السيد الرئيس، السيد الوزير، وهو نظام أساسي محفز، راه شفت خرجت البارح ببعض معطيات النظام الأساسي راه الساحة التعليمية شاعلة، مزيان هاذ الشي بغينا نطفيوه؛ لذلك، لابد من تحفيز رجال ونساء التعليم.

- القيام بمراجعة حقيقية لنظام التعليم العالي وتيسير ولوجه والقطع مع الشروط التي تقصي أكثر من 70% من الطلبة من ولوج مسالك أكثر ارتباطا بسوق الشغل، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في البحث العلمي.

بالإضافة، السيد الرئيس، السيد وزير التعليم العالي، بالإضافة إلى نهج الحكامة والشفافية في التدبير المالي والإداري والتعيين في مناصب المسؤولية، هذه من الأمور اللي ممكن أنكم تنجحو في المسار ديالكم؛

- دعم التكوين المهني ليصبح فرصة وركيزة لضمان تكافؤ الفرص وقوة الدفع للحركية الاجتماعية والارتقاء الاجتماعي، وذلك من خلال اعتماد منظومة وتكوين مهني ملائم مع المحيط الاقتصادي الوطني في القطاعات الواعدة والتسريع بإنجاز مدن المهن والكفاءات نظرا لأهميتها البالغة؛

- الاستمرار في النهوض بالتعليم العتيق، فضاء التعليم الأولي العتيق ومدارس التعليم العتيق والكتاتيب القرآنية ومراكز تحفيظ القرآن من خلال الرفع من الميزانية المرصودة له وتحيين الإطار القانوني المنظم له ولتحسين جاذبيته لاسيما في العالم القروي؛

- تفعيل اللامركزية واللاتركيز الإداري بتسريع نقل الاختصاصات بكل وضوح ودون تردد لتجاوز عدد من الإشكالات التي تعاني منها المنظومة التعليمية.

وفي الختام، لا يفوتنا السادة الوزراء، السادة الحضور الكريم باسم الاتحاد الوطني للشغل بمجلس المستشارين الدعوة إلى نهضة حقيقية للمنظومة التربوية عبر مدرسة مغربية تمكن كل متعلم من اكتساب المهارات الأساسية لضمان اندماجه الاجتماعي ودعم نجاحه الأكاديمي والمهني، وأن تكون المدرسة بوثقة لتكوين شباب متفتح يطور ذاته ويصنع مستقبل المغرب لمواجهة التحديات والإكراهات.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة الآن للسادة أعضاء الحكومة المحترمين، ونبدأ بالسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

تفضل السيد الوزير مشكورا.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين وعلى آله وصحبه الأكرمين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أود أن أشكركم على هذه الدعوة للمشاركة في مناقشة موضوع يحظى بأهمية كبرى في مسار الإصلاح والتنمية من زاوية التعليم والتكوين، وهي مناسبة للتنويه بالجهود التي بذلتها مجموعتكم الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية، مجهود ظهر بارزا في إعداد التقرير حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

قد حرصت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على تدبير مشروع تأهيل التعليم العتيق باعتماد مقاربة تؤطرها خمسة (5) مبادئ أساسية هي: الحرص على صيانة خصوصيات هذا التعليم والحرص على تحصينه، والعمل على إدماجه في التوجهات العامة للمدرسة المغربية والعمل على إفادته من جوانب الانفتاح الممكنة والضرورية، والقيام بتحسين تأهيله لتجويد مهمته.

إنها مبادئ مكنت من قطع مراحل مهمة في مسار إصلاح هذا القطاع، وذلك من خلال ما يأتي:

- ✓ إدماج التعليم العتيق في إطار المنظومة التربية الوطنية؛
- ✓ تحويل مؤسساتهم من إطار غير نظامي إلى إطار نظامي محدد الأطوار والمستويات؛
- ✓ إعادة بناء الهندسة البيداغوجية لهذا التعليم؛
- ✓ توحيد البرامج الدراسية ومراجعتها وفق مقاربة تجمع بين الحفاظ على الخصوصية المتمثلة في حفظ القرآن الكريم وخدمة الثوابت الدينية؛
- ✓ تعزيز الهوية المرتبطة بتربية النشء على القيم المبنية على المعرفة والتعارف والوسطية؛
- ✓ الانفتاح على اللغات الأجنبية والثقافات الأخرى بشكل يسهم في تطوير معارف المتعلمين ومهاراتهم؛
- ✓ تقوية الجسور بين التعليم العتيق والتعليم العمومي؛
- ✓ مواصلة إدماج حفظة القرآن الكريم في المنظومة التربوية للتعليم العتيق؛
- ✓ تمكين الخريجين من شهادات وطنية تفتح أمامهم آفاق علمية ومهنية؛
- ✓ إحداث هيئات للتنشيط والمراقبة والتأطير التربوي الإداري؛
- ✓ تحسين ظروف التمدرس من خلال تأهيل الفضاءات وبناء مؤسسات نموذجية؛
- ✓ تقديم الدعم الاجتماعي لفائدة المؤسسات والعاملين والتلاميذ والطلبة؛
- ✓ تشجيع التميز التربوي بالكتاتيب القرآنية والمؤسسات التعليمية؛
- ✓ إقامة برنامج يعنى بتأهيل الأطر التربوية العاملة بهاذ القطاع؛
- ✓ الاهتمام بالأطر الإدارية لهذا التعليم والارتقاء بأدائها المهني من خلال برامج للتكوين المستمر.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لقد أشاد تقرير المجموعة الموضوعاتية في سياق تناوله للتعليم العتيق بأهمية هذا التعليم ودوره في خدمة الثوابت الدينية والهوية الوطنية وتعزيز الأمن الروحي للبلاد.

وقد وردت في ثناياه الملاحظة الموضوعية التي سجلها المجلس الأعلى للحسابات بخصوص عدم تفعيل الشراكة بين الوزارة وبين باقي المكونات المنظومة التربوية الوطنية.

وبهذا الصدد، يتعين التأكيد على أن مأسسة التنسيق والتعاون والشراكة بين الوزارة وباقي المكونات قد عرفت تطورا مهما منذ صدور القانون 13.01، الصادر في شأن التعليم العتيق ونصوصه التنظيمية وذلك من خلال:

- أولا، اجتماعات اللجن الوطنية واللجن الجهوية للتعليم العتيق التي يشارك فيها ممثلون عن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات؛
- ثانيا، اتفاقيات التعاون مع المجلس الأعلى للتربية والتكوين، 14 شتنبر 2014 في مجال تبادل المعلومات والخبرات والتجارب؛
- ثالثا، المشاركة في جلسة الإنصات التي ينظمها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في شأن تأهيل التعليم العتيق؛
- رابعا، المشاركة في جلسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- خامسا، تفعيل اتفاقيات إطار الشراكة الموقعة بتاريخ 16 أكتوبر 2018 بين وزارة الصحة والقطاعات الحكومية، من بينها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- سادسا، تنفيذ اتفاقية إطار الشراكة بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وقطاع التربية الوطنية في شأن تفعيل المشاريع الاستراتيجية لتنزيل أحكام قانون الإطار رقم 51.17؛
- سابعا، المشاركة بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية في مشروع مراجعة وتحيين الهندسة المنهجية للتربية الإسلامية الخاصة بمؤسسات التعليم العمومية والخصوصية وإعداد منهاج التربية الإسلامية للتعليم المدرسي العمومي والخصوصي؛
- ثامنا، إسهامات متعددة للوزارة في البرامج الموضوعاتية المتعلقة بسياسات العمومية المندمجة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

استكمالا للجهود التي تم بذلها في مجال التعليم العتيق، وتفعيلا لمقتضيات أحكام القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بموضوع التربية والتكوين والبحث العلمي والرؤية الاستراتيجية للإصلاح والنموذج التنموي الجديد، وتفاعلا مع

التوصيات الواردة في تقرير تقييم هذا القطاع ومواكبة لمستجدات إصلاح منظومة التربية الوطنية، وتفعيلا للمادة 9 من قانون الإطار التي تنص على مواصلة تأهيل التعليم العتيق على مختلف المستويات وتقوية الجسور بينها وبين التعليم العمومي، ومراعاة لشروط الإنصاف والجودة، وأخذا بعين الاعتبار الخصوصيات المميزة والوظائف التربوية والتكوينية الدينية، فإن الوزارة ستواصل العمل على تأهيل هذا القطاع عبر مشروعين كبيرين، مشروع تأهيل الكتاتيب القرآنية، ومشروع تجويد العرض التربوي وآلياته بالتعليم العتيق.

أيها السيدات، أيتها السادة،

إن التعليم العتيق ليس فقط جزءا من المنظومة التربوية لبلادنا، بل هو من روافد هويتنا، ومقوم من مقومات توازن هذه الهوية، ولابد فيه من الاقتران بين التنمية المتعلقة بتكوين المهارات وبين التزكية، وأريد أن يدخل هذا المصطلح في الكلام عن التربية والتعليم، وبين التزكية التي تدعو الإنسان إلى التحرر من الأنانية، هذا الاقتران بين التنمية التي هي تكوين في المهارات وبين التزكية، التي يتحرر من الأنانية، هو الشغل الشاغل اليوم للعالم المتقدم من خلال ما نراه من تقارير ومناقشات، فهنالك نجاح في كثير من الأمور المتعلقة بالمهارات، ولكن هنالك فشل في كثير من الآفاق، تذهب إلى أن تضع حتى المبادئ الأساسية التي عاش عليها القرن 19 و20، على أنها ثوابت أساسية مثل الديمقراطية.

والوزارة الوصية واعية بتحديات يطرحها هذا التعليم، ليست في غيره، منها طموح الوصول إلى حالة طبيعية من حيث سن التمدرس، مع ضمان العنصر الأساس في خصوصيته وهو الحفظ الكامل للقرآن الكريم، ومنها حفظ التوازن بين الطلب الشديد على فتح مؤسسات جديدة وبين ضرورة تجنب التضخم، بتجاوز الحاجيات، ومنها ضرورة الوصول إلى حالة من التأطير، تتطابق من حيث المؤهلات ومساطر الولوج مع القواعد المعمول بها في الدولة، ومنها الحرص على الظروف البيئية الملائمة، لاسيما في الداخليات.

إن تشخيصنا الكامل، تشخيصنا كامل وواضح، ومن تم فنحن قادرون على الاقناع بضرورة الزيادة في وسائل التغيير لغاية نبيلة ومفيدة لا تخفى عليكم.

وفي الختام، أجدد لكم شكري، متمنيا أن تتكلل أشغال هذه الجلسة، وكل أعمالكم في هذا الموضوع بالنجاح والتوفيق، لما فيه خير منظومة التربوية الوطنية وصلاحها.

والسلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية على مساهمتكم في هذه الجلسة.

والكلمة للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد شكيب بنموسى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للمجموعة الموضوعاتية بكل مكوناتها، على المجهودات المبذولة لتقييم جانب مهم من السياسات العمومية، وكذا على أهمية الخلاصات والاستنتاجات التي توصلت إليها بخصوص موضوع الإصلاح التربوي وتحديات ورهاناته.

وبهذا المناسبة كذلك، أود التنويه بروح الشراكة البناءة والمواكبة المنتظمة من طرف المجلس الموقر لقضايا التربية والتكوين.

وأستعرض أمامكم هذه المداخلة جانبا من مرجعيات ومرتكزات خارطة الطريق لإصلاح المدرسة العمومية وأهم الأوراش المفتوحة ومنهجية تفعيلها والتي تأتي أيضا تفاعلا مع خلاصات المجموعة الموضوعاتية الموقرة ومداخلات مختلف الفرق والمجموعات داخل هذه الجلسة العامة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

تسعى الوزارة من خلال الإصلاح الذي تباشره في مجال المدرسة العمومية إلى تقديم حلول وتدابير عملية لتحسين جودة التعلمات لدى التلاميذ وفق نموذج تعليمي جديد يعتبر المتعلمين محور الفعل التربوي من خلال تنمية قدراتهم الفكرية والنقدية وتشجيعهم على الابتكار والإبداع لتطوير ذواتهم بكل استقلالية ومسؤولية.

ولقد توصلت التقييمات الوطنية والدولية إلى أن بلادنا قد حققت تقدما ملموسا فيما يتعلق برفع رهان تعميم التمدرس، ورغم تسجيل العديد من المكتسبات فإن الوضعية ما تزال غير مرضية بخصوص مؤشر الجودة، كما يشكل الهدر المدرسي تحديا مقلقا للمنظومة التعليمية لما له من انعكاسات سلبية على وضعية التلاميذ المنقطعين.

وينضاف إلى ذلك أن واقع الممارسة التربوية يظهر قصورا في تحقيق الأثر على التعلمات.

إن المقاربات التعليمية الناجعة على المستوى الدولي تؤكد على ضرورة ربط الفعل التربوي بالتجديد والإبداع والابتكار وبالانفتاح على القضايا الجوهرية المطروحة على كافة الأصعدة، اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا وثقافيا، ولذلك فليس أمامنا خيار آخر غير العمل على تسريع وثيرة تحول المدرسة المغربية والاستثمار في رأسمال بشري مزود بالمؤهلات التربوية والمعرفية والكفايات العملية والتواصلية والمهارات الحياتية والتكنولوجيا في ظل العولمة والتحول الرقمي.

وفي هذا الصدد، تتأسس خارطة الطريق 2022-2026 على ضمان

الإنصاف وتكافؤ الفرص وعلى ربط الإصلاح بالفصول الدراسية وبتأثيره المباشر على المتعلمات والمتعلمين، وتستهدف خارطة الطريق بلوغ ثلاث (3) أهداف إستراتيجية في أفق سنة 2026، وتتمثل هذه الأهداف في:

أولا: تمكين الأطفال من اكتساب المعارف والكفايات التي تخول لهم النجاح في مسارهم الدراسي والمهني، مع تحديد بلوغ هدف مضاعفة نسبة تلميذات وتلاميذ السلك الابتدائي المتحكمين في التعلمات الأساس؛

ثانيا: تكريس التفتح وقيم المواطنة من خلال مضاعفة نسبة التلميذات والتلاميذ المستفيدين من الأنشطة المدرسية الموازية؛

ثالثا: تقليص الهدر المدرسي بنسبة الثلث بغية الرفع من نسب الأطفال الذين يستكملون تعليمهم الإلزامي على الأقل، كيفما كان الوسط الاجتماعي والمجالي الذي ينحدرون منه.

ولذلك، بذلت الحكومة مجهودات خاصة لمواكبة تحقيق تحول المدرسة العمومية كتعبير منها على التزامها القوي بتنفيذ أهداف برنامجها من خلال تسخير الموارد المالية الضرورية وتوجيهها نحو المجالات ذات الأولوية، خاصة ما تعلق منها بمجال التربية والتكوين، حيث حظيت الميزانية الفرعية للوزارة برسم سنة 2022 بزيادة بلغت 8% وبرسم سنة 2023 أيضا بزيادة هامة بلغت 10%.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

في هذا الإطار، نركز في تدخلاتنا على فضاءات التعلم، عبر اعتماد مقاربة جديدة، تجعل التغيير يمس مباشرة الفصل الدراسي ويحدث الأثر الفعلي على التلاميذ، وذلك من خلال الرصد والمعالجة المبكرة للتعثرات المتراكمة لدى المتعلمين والمتعلمات، عبر اعتماد مقاربة تهدف إلى الدعم الاستدراكي للتعلمات، وهذه في إطار اعتماد واحد المقاربة علاجية، وإلى تفادي مراكمة التأخر في التعلمات وصعوبة تجاوزها في إطار النهج الوقائي، الشيء الذي سيساهم في الرفع من مؤهلات تلاميذنا، لاسيما من خلال الأنشطة المدرسية ولاسيما من خلال الأنشطة المدرسية الموازية.

وتحقيقا لهذه الغاية أيضا، حظي الأساتذة باهتمام خاص في رؤية الوزارة للإصلاح، اعتبارا لدورهم المحوري في المنظومة التعليمية، حيث تم إشراكهم في عملية صياغة خارطة الطريق.

كما تم العمل على إعادة الاعتبار للأستاذ وتعزيز وضعه الاجتماعي والمهني كمدخل أساسي لتحقيق الجودة المنشودة، وذلك بخلق ظروف عمل ملائمة تستجيب لاحتياجات الأساتذة وتعزز تأثيرهم الإيجابي على التلاميذ، مع تمكينهم من تكوين أساس رصين، يتجه نحو المهننة ويمتد طيلة الحياة المهنية عبر التكوين المستمر.

ويندرج هذا ضمن رؤية إصلاحية شاملة لمهنة التدريس، بدءا بتغيير معايير التوظيف والتدريب، ثم إرساء مسار مهني محفز يحث على الارتقاء بالمردودية لما فيه مصلحة التلاميذ.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

إن إدراك تحول المدرسة العمومية وبلوغ الجودة المنشودة، لن يتحقق دون أن يمس الإصلاح مباشرة بالفصول الدراسية، حيث بالنسبة للتعليم الأولي تسعى الوزارة اعتماد سياسة استباقية لتأمين تعليم أولي ذي جودة ومجاني لفائدة الأطفال ابتداء من سن الرابعة، يتم تعميمه بشكل تدريجي، وقد استقبل التعليم الأولي الذي يدبر من طرف الشركاء وتشرف عليه الوزارة خلال هذا العام، 571.000 طفلا، بزيادة وصلت إلى 11% مقارنة مع السنة الماضية، مع تسجيل تراجع نسبة التعليم الأولي غير المهيكل بنسبة 19%.

وبغيت هنا نأكد على هاذ النموذج الجديد ديال التدبير المنتدب، اللي هو نموذج تيعطي واحد الدور مهم للدولة في وضع الإستراتيجية في المراقبة والتقييم ديال هاذ التعليم الأولي، وفي نفس الوقت تتم انتقاء الجمعيات والشركاء اللي باش يحترمو ويسهرو على الجودة ديال هاذ التعليم، ويسهرو أيضا على احترام حقوق لا المربيات ولا المربيين.

ولكن في نفس الوقت، تسهر الوزارة على مراجعة المناهج والتركيز على التقييم المنتظم، وفي نفس الوقت تسهر أيضا على التكوين لا الأساس ولا التكوين المستمر ديال المربيات.

بالنسبة للتعليم الابتدائي: يسعى الإصلاح الجديد إلى اعتماد نظام للدعم التربوي، مقرون بتحقيق النتائج عبر ثلاث رافعات أساسية:

أولا، اعتماد مقاربة شفافة وموضوعية لتتبع جميع التلاميذ، حيث ستتم مواكبة كل تلميذ بشكل فردي من خلال دفتر تتبع الكفايات، الذي سيكون رهن إشارة أولياء الأمور والفريق التربوي؛

ثانيا، ولترسيخ الكفايات الأساس لدى التلاميذ، تم اعتماد برنامج تدريس وفق المستوى المطلوب "TaRL"، وهي طريقة أثبتت نجاعتها على المستوى العالمي، تستهدف مواكبة 400 ألف تلميذ وتلميذة ابتداء من الموسم الدراسي المقبل لتجاوز التعثرات وتمكينهم من الكفايات الأساس.

ثالثا، ولتنمية الذوق القرائي للتلاميذ ستعمل الوزارة في أفق سنة 2026 على تجهيز الأقسام الدراسية بمكتبات خاصة تتوفر على عدد مهم من الكتب لضمان إقبال التلاميذ على القراءة بانتظام، وسيتم خلال هذه السنة استهداف مليون تلميذ موزعين على أكثر من 30 ألف فصل دراسي.

بالنسبة لأساليب التدريس: نعمل على اعتماد طرق بيداغوجية جديدة أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية فعاليتها:

أولا، لجعل التعلم فعلا ممتعا وفعالا قادرا على تحفيز المتعلمين، تعمل الوزارة على نهج أساليب جديدة للتدريس الناجع، قائمة على تدبير جيد وفعال لزمن التعلم عبر مراجعة وتخفيف جداول الحصص وربط انتقال الأستاذ من درس لآخر بضرورة فهم واستيعاب المتعلمين للدرس مع توفير دلائل

بيداغوجية وديداكتيكية لهيئة التدريس قصد ضمان نجاعة هذه الإجراءات؛

ثانيا، بحلول عام 2026 ستعتمد غالبية المدارس - أكثر من 75% منها - نموذج تدريس جديد، ففي بداية العام الدراسي 2023 تم تكوين 11 ألف أستاذ من 620 مدرسة ابتدائية منخرطة في مشروع مؤسسة الريادة والبالغ العدد الإجمالي لتلاميذها 322 ألف تلميذ وتلميذة.

وفيما يتعلق بتعلم اللغات: تقوم الوزارة بتجديد طرق التدريس في اللغة العربية واللغة الأمازيغية.

وبخصوص اللغة الفرنسية وتماشيا مع مضامين القانون الإطار ذات الصلة، نحرص على تحسين مستوى المتعلمين، كما نعمل على توسيع تدريس اللغة الإنجليزية مع توفير موارد سمعية وبصرية لتعزيز تعلمات التلاميذ، لذلك سيتم الرفع من عدد المدارس الابتدائية التي تدرس بالأمازيغية بمقدار 4 أضعاف، أي تغطية حوالي 50% من المدارس بحلول سنة 2026، وعلى مدى 3 سنوات سيتم تعميم اللغة الإنجليزية في السلك الثانوي الإعدادي مع إعداد منصة لتعلم اللغة الإنجليزية لتكون في متناول المتعلمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

في إطار الاهتمام بالعنصر البشري وتحسين أوضاعه المهنية والاجتماعية، تحرص الوزارة على رد الاعتبار لمهنة التدريس وتعزيز الدور الاجتماعي للأستاذ، وذلك من خلال:

أولا، إرساء نظام أساسي موحد يسري على كافة موظفي قطاع التربية والتعليم، يضمن نفس الحقوق لهيئة التدريس ونفس آفاق الترقية في المسار المهني، مع استفادة أطر التدريس من آلية جديدة للتحفيز تمكنهم من تحسين دخلهم وفق مبدأ المردودية.

خلال الدخول المدرسي المقبل سيتم إقرار هاذ النظام الأساسي الموحد الجديد الذي تمت صياغته بتوافق مع الشركاء الاجتماعيين؛

ثانيا، إصلاح شامل لطريقة تكوين هيئة التدريس، مما يسمح لهم بأن يصبحوا ركائز نجاح الإصلاح وتجويد المدرسة العمومية، إذ قامت الحكومة بإرساء هندسة جديدة لتكوين الأساتذة، قوامها خمس سنوات يتم التكوين خلالها في ثلاث فضاءات متكاملة:

- التكوين الأساس في مسالك الإجازة؛
- في التربية بالمؤسسات الجامعية المختصة؛
- والتأهيل المهني بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والتدريب بالمؤسسات التعليمية.

وسيتم تكوين 50.000 طالب وفق هذا المسار بحلول نهاية ولاية الحكومة، وقد بلغ هذه السنة عدد المسجلين الجدد في سلك الإجازة في التربية 13.000 طالب، وهو ضعف عدد المسجلين في السنوات السابقة و87% من المسجلين في السنة الأولى حاصلين على شهادة الباكالوريا بميزة؛

ثالثا، سيستفيد الطالبات والطلبة الذين يتابعون دراستهم بسلك الإجازة في التربية مقابل إنجازهم أعمال تربوية لفائدة المؤسسات التعليمية العمومية من تعويض شهري صافي قدره 1000 درهم لمدة 10 أشهر في كل سنة جامعية، وقد وصل عدد الطالبات والطلبة الذين يتابعون دراستهم هذا العام بسلك الإجازة في التربية 18.000 طالبا.

كما سيتم إنشاء معهد الأستاذية لضمان جودة تكوين الأستاذات والأساتذة واعتماد الإشهاد وكذا توحيد مضامين التكوين للمكونين، وأيضا سيتم العمل على الرفع من عدد هيئات التفتيش والتأطير والمراقبة والتحكيم وذلك بتكوين 800 مفتش تربوي و2000 مدير و300 مستشار في التوجيه التربوي و100 مستشار في التخطيط التربوي، هذا بالإضافة إلى فتح 20.000 منصب كل عام، بما فيه 18.000 من هيئة التدريس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

ينبع التغيير من الإرادة الجماعية المتمركزة حول مشروع المؤسسة ولذلك سيتم دعم الفريق لتفعيل الإصلاح من خلال وضع نظام لتجويد وقياس أداء المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال مجموعة من المداخل:

1- إرساء نظام منح علامة الجودة في بداية الموسم الدراسي المقبل، وللحصول على هذا التميز يجب أن تحقق المدارس معايير الجودة المتعلقة بمواكبة وتتبع التلاميذ والتكوين المستمر وطرق التدريس والظروف المادية والإدارة، وما إلى ذلك، وستحصل المدارس في مقابل علامة الجودة على مزايا وحوافز. وبحلول سنة 2026 سيتم تصنيف 70% من المدارس الابتدائية و60% من المؤسسات الثانوية وسيستفيد منها حوالي تقريبا 5 مليون ديال التلاميذ؛

2- اعتماد مبدأ التطوع في عملية توسيع مؤسسة الريادة، بحيث أن الفريق التربوي هو من يختار الانخراط في المشروع لضمان التزام كلي في إنجاح العملية؛

3- سيتم الرفع من الميزانية الخاصة بالمؤسسات التعليمية بالمساهمة في نجاح مشروع المؤسسة بأكثر من الضعف من 20.000 درهم إلى 50.000 درهم بالنسبة للتعليم الابتدائي وإلى 100.000 درهم بالنسبة للتعليم الثانوي؛

4- خلال هذه السنة سيتم إعادة تأهيل 2000 مؤسسة بالكامل بغية تقليص نسب الاكتظاظ وسيتم تجهيز أكثر من 13.000 حجرة دراسية بمعدات العرض الرقمية (les visio-projecteurs) والحاسوب، كما سيتم تجهيز أكثر من 30% من الأقسام الابتدائية بفضاء للقراءة، مع تجهيز 100 مؤسسة إعدادية بمكتبات، كما سيتم تعميم أعوان الحراسة والنظافة بجميع المؤسسات التعليمية؛

5- تعتمد الديناميكية داخل المؤسسات على نهج البناء المشترك الذي يسهر على إرسائه رؤساء المؤسسات، مدعوما من قرب بشبكة من الميسرين

والمنسقين على مستوى الحوض المدرسي، سيتم تحديد 32 ميسرا واختيارهم وتدبيرهم على أفضل الممارسات، من أجل بدء تنفيذ الإصلاح داخل الأحواض المدرسية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

إن المعطيات التي استعرضتها أمام مجلسكم الموقر، والتي تستنفذ إلى القانون الإطار والتزامات خارطة الطريق، تم الشروع في تنزيلها فعليا بكل تعبئة وانخراط على كل مستويات المنظومة التربوية.

وأود أن أجدد التأكيد، بأن التحدي الجوهري يرتبط بالتركيز المباشر على ما يجري داخل الفصول الدراسية، عبر الحرص على اكتساب التعلمات الأساس ومن خلال مواكبة هيئة التدريس وجعل المؤسسات فضاءات آمنة ومحفزة على التعلم.

إن بلوغ النهضة التربوية يتطلب الكثير من الوقت، ويحتاج إلى تضافر وتعبئة جهود كافة المتدخلين.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم على مساهمتكم.

والكلمة للسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات.

السيد يونس السكوري بجسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أود أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة، رئاسة وكتابة، واخا ما عندناش الأسماء ديال الأعضاء الآخرين ديال اللجنة، ربما تمكنونا منهم السيد الرئيس.

أولا، لأن العمل اللي قمتو به هو عمل مهم، وتيبان من خلال التقرير أنه كاين واحد الاجتهاد، وكاين على مستوى التوصيات، عدد من المواضيع اللي ذات راهنية، وهاذ العمل يساهم بشكل واضح في أنه نكونو كلنا على نفس المستوى ديال المعلومات، ونكونو فاهمين التحديات بشكل مشترك، وبطبيعة الحال نشترك كذلك، هي فرصة للحكومة من أجل أو الوزارات ومنها الوزارة ديال الإدماج الاقتصادي والقطاع ديال التكوين المهني من أجل كذلك الإخبار بعدد من المنجزات اللي منها ما يجيب على الأمور اللي طرقتو لها.

التكوين المهني، غادي نسلمكم المداخلة مكتوبة، نحاول نختصر شوية، لأن ربما عندكم الجلسة فالعشية، وأنا من الناس اللي معروض عندكم هاذ العشية هاذي.

فأنا غير اللي بغيت نقول، غنجاوب على بعض النقط اللي طرحتوها وحدة وحدة بشكل مستعجل، أو بشكل مختصر:

أولا، تكلمتو على النظام ديال التقييم المستقل، التكوين المهني كنظن ماكاين حتى شي نقاش على أنه موضوع أساسي محوري بالنسبة للتعليم، بالنسبة للتشغيل، وكذلك هو واحد الواجهة مهمة بالنسبة للشباب ديالنا باش يكتاسبو واحد العدد ديال المهارات.

وعلى ضوء هاذ المستجدات الجديدة اللي كاينة على الساحة الدولية والساحة الوطنية، الساحة الوطنية فيها واحد العدد ديال البرامج القطاعية اللي كتدير واحد الضغط على الموارد البشرية، وعلى الساحة الدولية كذلك، كاين متطلبات كبيرة لعدد من البلدان.

إذن الناس ملي كيجيو يقلبو، كيجيو يقلبو كذلك على الخريجين ديال التكوين المهني، التكوين المهني فبلادنا عندو القانون داخل حتى هو فالقانون الإطار، عندو قوانين خاصة على حسب واش تكوين مستمر ولا خاص، إلى آخره.

كاين عندنا المكتب ديال التكوين المهني اللي كيتكلف بواحد النسبة مهمة تقريبا 400.000 ديال المقاعد البيداغوجية كاينة عندو، وكاين عندنا القطاع الخاص اللي فيه تقريبا 85.000 ديال الخريجين.

عدد ديال المؤسسات، تقريبا عندنا 400 في المكتب ديال التكوين المهني، وكاين تقريبا 1900 في القطاع الخاص، وكاين كذلك مؤسسات أخرى اللي كاينة في التمرس المهني وكاين مؤسسات أخرى كاينة في المؤسسات اللي كتدير التكوين فوسط المقاولات، تقريبا واحد 75 إذا ما خانتنيش الذاكرة، مزيان.

هاذ الشي كيعطينا واحد 650.000 ديال الناس المتدربات والمتدربين اللي كاينين فهاذ القطاعات كلها.

الأنماط ديال التدبير هي أنماط مختلفة، كاين تدبير اللي تيكون في التكوين المهني، يعني في مكتب التكوين المهني، كاين التدبير اللي تيكون واحد التدبير مفوض إلى القطاع الخاص اللي تتكون بشراكة معه، بالتالي النمط هو أنه الحكومة من خلال الوزارة تمول البناء، ولكن الأمور الأخرى خصها تدار عبر القطاع الخاص.

بالنسبة للتمرس المهني (l'apprentissage) وبالنسبة لكل ما هو دون الدبلوم، يعني تتعرفو التكوين المهني فيه ما هو يعطيك الدبلوم واللي غادي يعطيك شهادة، فهذا عندنا مشكل وعندنا مقاربة حقيقية، عندنا مفارقة حقيقية في البلاد على أنه كاين نجاح كبير ديال التكوينات من نوع (technicien spécialisé) تقني متخصص بالنسبة لواحدة أخرى كاين تقني، ولكن ذاك الشي اللي جا التحت واللي محتاجينو واحد المئات ديال الآلاف ديال المواطنات والمواطنين، لأن الإحصائيات ديالنا تتقول على أنه

كاين 1.4 مليون ديال الناس اللي فواحد الوضعية ديال لا تعلم ولا تكوين ولا شغل، فخصنا نلقاو واحد المعادلة ديال هاذ الشي.

كاين خارطة طريق فيها 5 محاور، راكم تتعرفوها.

دابا الأسئلة اللي طرحتو في إطار التوصيات ديالكم أولا تكلمتو على واحد النظام ديال التقييم اللي يكون مستقل وفعال بمختلف مؤسسات التكوين المهني ينبني على معايير الجودة والفعالية، إذن أولا خصنا نقلبو على (la norme) خص واحد (la norme)، كاين جوج ديال المدارس فهاذشي ديال (la norme)، يا إما غادي ندیرو واحد المنظومة ديال المعايير ذاتية ديالنا، ونبداو ندیرو عليها (la certification) وذاك الشي، يا إما غادي نمشيو فواحد المنظومة ديال المعايير اللي هي موجودة، ونحاولو نخدمو عليها.

فدار واحد العمل كبير مع القطاعات، فيه تقييم ذاتي للمؤسسة، تدبير المؤسسة، الموارد البشرية، الملاءمة وتحيين ديال البرامج، علاقة المؤسسة بالمحيط السوسيو-اقتصادي، هاذو هوما، تتبع ديال خريجي المؤسسة، لأن تيكون واحد الدراسة ديما باش تتشوف شحال الناس دخلو لسوق العمل، وكاين التقييم الخارجي اللي هو تحليل نتائج التقييم الذاتي وإلقاء نظرة خارجية على أداء المؤسسات من طرف الخبراء.

فاحنا خدمنا على واحد المرجعية وطنية في إطار الاتفاقية اللي كانت مع (MCC[1]) وكاين تصميم ديال تطبيق معلوماتي للنظام الوطني للتقييم الذاتي، والوزارة بدات في هاذ الشي، 250 مؤسسة هذا هو الرقم سنويا إلى أن يشمل جميع مؤسسات التكوين المهني بالقطاع العام والخاص، واللي إلى حدود اليوم درنا 529 مؤسسة، ولكن باقي واحد المرحلة غادي نوصلو لها باش ندیرو الإرساء ديال هاذ المنظومة ديال المعايير، ويكون التقييم الخارجي عندو واحد القوة بحال اللي كاين فـ (les certifications) تتعرفو ديال (ISO[2]) اللي تتعرفو اللي ولات عاطية واحد النتيجة لا بأس بها، وهاذ الشي غادي يعطي واحد الفرصة باش يبان كذلك واحد النسيج ديال الخبراء، إلى آخره، اللي يمكن يتخصصو في هذا المجال يعني واحد (filière) واحدة أخرى ديال الخدمة.

تقوية نظام التوجيه في مسار السلك الإعدادي - الثانوي وإرساء بنيات فعالة لاستقبال الطلبة الجدد، هذا راكم تتعرفو، هذا إشكال، زعما موضوع بشكل كبير، علاش هو إشكال وغادي يبقى إشكال؟ راه عندي الأجوبة، زعما راه درنا مجهودات كبيرة، كاين واحد المنصة إلكترونية، كاين تعبئة ديال الموجهين، درنا لهم التكوين، درنا فضاءات خاصة للتوجيه خصوصا في "مدن المهن والكفاءات"، يعني ذاك الشي جد متقدم، ولكن يبقى على أنه ضروري أن القطاع الخاص يدخل معنا في شراكة فهاذ المجال، لأن التوجيه تيقدر يكون بعدا للآباء (les prescripteurs)، تيقدر يكون الأبناء، الناس اللي معنيين، وتيقدر يكون عندهم في واحد المرحلة اللي هوما مازال ما وصلوش لهذاك الاختيار.

فالتوجيه ماشي هو الاختيار ديال الشعبة، أنا بالنسبة لي التوجيه هو يعني الإنسان تيخدم على هذاك المشروع ديالو شخصي.

حيت التوجيه فيه جوج الحوايج، فيه المشروع ديالك الشخصي، أشنو أنت باغي تدير (la vocation)، وفيه واش كاين فين غادي تخدم، عاود ثاني ماشي يبقى يختار بني آدم شي حاجة اللي ما تتعطيش النتيجة، هاذو هوما جوج د المعايير مهمين خصهم يدارو.

إلى بقينا في المنظومات الحالية عندنا طبقات ديال الموجهين، زعما تندیرو واحد الاجتهادات كبيرة ولكن ما غاديش تعطي ذيك النتيجة اللي بغينها للشباب ديالنا.

إذن خص يكون واحد الإعانة خارجية، خارجية من المنظومة تجي من القطاع الخاص، وخصنا واحد الطريقة ديال التدبير ديال هاذ المنظومة ديال التوجيه يكون فيها القطاع الخاص ونختارو النظام اللي بغينا، واش يكون على أساس يعني بحال مجتمع مدني، ندیروه في الوسط باش يدير (l'animation) على هاذ الشي، بمعنى أنه غادي يجيو الناس تيكتشفو واحد المهنة مع واحد السيد اللي خدام في ذاك المهنة، ماشي واحد السيد اللي تيدير يدوزها لهم في "يوتوب" أو تيدوزها لهم في كذا، اللي خدام فيها، يعاود لهم أشنو كاين، هاذ الناس واحد الأجزاء منهم خصهم يمشيو لهاذ المقاولات ويشوفو، ولو يديرو (stage) ديال 2 ساعات، خصوصا بالنسبة للناس اللي صغار.

إذن عندنا واحد المشروع متكامل فهاذ المجال وغادي نشوفو ندیرو شراكة فهاذ المجال باش نقدرو نعطيوه واحد..

راه فالمداخلة كاين التفاصيل، راه درنا بزاف ديال الحوايج، ولكن تنقول لكم اللي ناقص ما شي اللي درنا.

ضرورة النهوض بالتكوين المهني من أجل توفير فرص العمل والرفع من التنافسية الاقتصادية ومواكبة التحولات الدولية، تنظن كان واحد العمل، لأن كيفاش تندیرو هاذ الشي ديال الملاءمة مع سوق الشغل؟

تندیرو 2 أو لا 3 ديال الحوايج.

أولا، الاختيار ديال الاستثمارات ديالنا خص تكون مطابقة لما يريده سوق الشغل، سوق الشغل شكون فيه؟

فيه الفاعلين الاقتصاديين، هاذ الفاعلين الاقتصاديين نوعان، يا إما اللي تيدخلو معنا في التسيير، وهاذ الشي اللي كاين في واحد العدد دالمعاهد ذات التدبير المفوض، وهاذ الشي اللي كاين أو المعتزم القيام به في "مدن المهن والكفاءات"، هاذي واحدة، باش تنقولو أنه التوجيه تيكون غادي فهاذ الاتجاه.

يا إما تناخذوهم كمشغلين، مشغلين خاص يكون العمل مقترب، ومازال هنا خص ندیرو واحد المجهود، وهنا أحسن حاجة يمكن لنا ندیرو هو (le

[1] **M**illenium **C**hallenge **C**orporation

[2] **I**nternational **O**rganization for **S**tandardization

(statut du stagiaire، هذاك النظام ديال المتدرب باش يقدر يخرج من المؤسسة ويمشي يدير شوية ديال (stage) ولكن (stage) خصنا نفهموه بواحد المعنى أوسع ديال هذاك (stage) اللي ثقيل على المقاولة، وخصوصا بالنسبة للمقاولات المتوسطة والصغيرة، واللي عندو واحد الكلفة.

إذن خصنا نلقاو واحد الحل لهاذ القضية هاذي، وهذا هو اللي غادي يحسن من سميتو.. والتوجيهات ديالي كوزير راني أعطيتها للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات باش تخدم على واحد المشروع، باش تقدر حتى هي تموقع في المجال ديال التدريب (les stages)، حيث ما عندناش اليوم واحد المؤسسة اللي كتعاون الناس اللي ما عندهومش، اللي ما في حالهومش، اللي ما عندهومش الاتصالات، تتعرفو (stage) صعيب، لأن خصك تكون تتعرف المقاولة أو لا تيعرف شي واحد المقاولة باش يوصي عليك، صعيب، صعيب جدا.

وهذاك الإنسان اللي غادي يدوز، هو تيدير التكوين غادي يبقى في أسميتو، واخا عندو (stage obligatoire) راه تيمشي تيجيب (le rapport) وتيطبع فيه، راه احنا عارفين كيفاش تتكون الأمور.

ولكن خصنا كما تنديرو المساعدة ديال الباحثين على الشغل، خصنا نتموقعو في الباحثين عن تدريب ونشوفو واش كاين شي منظومة اللي كنظن الجهات خصهم يلعبو فيها واحد الدور من الناحية ديال المساهمة في التمويل.

والخدمة اللي درنا اليوم مع الجهات كلهم هي كنقولو لهم الله يخليكم في هذوك(les PDR[3]) ديالكم يعني المخططات الجهوية للتنمية، خصنا نتذاكرو على هاذ المبادرات النوعية اللي تتعاون الشباب ديالنا باش يقدر يلقى واحد فرصة العمل، ماشي حتى يفوت الحال يعني قبل.

تنويع المسارات ديال التكوين: كان واحد العمل كبير اللي تدار، العرض التكويني الجديد فيه 775 شعبة تكوينية، 417 منها شعبة جديدة، 249 منها شعبة محينة، 109 شعبة تم الاحتفاظ بها في حين تم حذف 108 ديال الشعب، درنا 91 برنامج جديد للتكوين المهني فيه الذكاء الاصطناعي، فيه القطاع الرقمي بالخصوص، فالصناعة والقطاع شبه الطبي، بالإضافة إلى مجال خدمات الأشخاص هاذي عليها إقبال كثير، خدمات الأشخاص (les services aux personnes).

بطبيعة الحال مؤسسات التكوين المهني راني تكلمت عليها، كاين 47، أنا نعطيكم دابا الرقم بالضبط، مؤسسة تابعة للجمعيات 68 ماشي 75 مركز للتكوين بالتدرج المهني داخل المقاولات.

عدد الداخليات راه بلغ 127، إذن كاين واحد المجهود وفيهم تقريبا 20.000 مستفيدة ومستفيد.

بالنسبة للمؤسسات من الجيل الجديد، تتعرفو أنه المدن ديال المهن والكفاءات هي من الجواهر ديالنا فهاذ المجال، تم الإنجاز فواحد الظرف قياسي ديال 4 ديال المدن ديال المهن والكفاءات وبدا فيها التدريس، وآخرها هي اللي دشن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكاين 3 ديال المدن مهن والكفاءات إن شاء الله غتكون جاهزة فالدخول المقبل، ونحن بصدد دابا كنوظفو هذوك الأساتذة اللي غادي يكونو فهاذ مدن المهن والكفاءات وكاين عدد من مدن المهن والكفاءات وديال الداخلة حتى هي راه غادية، وكاين 3 آخرين اللي كان واحد الإشكال ديال الصفقات ديالهم لأن الأثمنة طلعت، وما قدراتش هذيك المقاولات تواكب هذاك الصعود دالأثمنة، وبالتالي احنا درنا العمل ديالنا كلو.

أولا، يعني الميزانيات المخصصة رفعناها للتكوين المهني باش ندعمو.

وثانيا، درنا إعادة طلبات العروض، الحمد لله ديال مراكش ها هو راه داز فأبريل، إذن ذاك الشي غادي مزيان والآخرين راه غادي يتفتحو الأظرفة في شهر غشت إن شاء الله، باش نكونو إن شاء الله في الطريق ديالنا، والحمد لله هذا واحد المشروع كبير اللي غادي حسب التوجيهات ديال صاحب الجلالة، كاين عندي التفاصيل كثيرة على الشعب، وعلى كذا، إلى آخره غادي تلقاوها في المداخلة المكتوبة.

غير إجمالا، بالنسبة لمدن المهن وكفاءات، الجديد هو عندنا فضاءات للتوجيه، عندنا منصات للتدريب، بمعنى تيكون عندك هاذي المدينة دالمهن والكفاءات، فيها واحد القرية سياحية، فيها قرية صناعية، فيها قرية ديال المهن الطبية وفيها مثلا قرية ديال المهن الرقمية، فكل وحدة من هاذ القرى كاين منصات تطبيقية بالنسبة للقرية الصناعية تتلقى واحد المنصة تطبيقية، تتكونو شرينا المعدات ديال التدريب، وهي تتكون عندها واحد الكلفة وكاين واحد المنظومة كلها، فبالتالي يعني المتدربين كيولجو للمنصات اللي يمكن لها تعطيهم القدرة على التكوين المهني اللي تنقلبو عليه.

كاين داخليات من طراز رفيع، كاين هاذ الشي ("les "soft skills) اللي استثمرنا فيه بزاف، لا رقميا ولا حضوريا ولا من ناحية المدة الزمنية اللي خصها تكون والأقسام ما تيفوتوش 20 ديال المتدربين والمتدربات.

المرحلة المقبلة هي استكمال الحكامة بإدماج القطاع الخاص في التدبير، باش إن شاء الله هاذ الجيل الجديد من المؤسسات يمشي كيف ما تنطمحو ليه.

كاين مخطط متكامل، احنا بصدد الإنهاء ديالو، اللي عندو علاقة بالتدرج المهني والتمرس المهني، يعني (l'apprentissage et l'alternance)، كاين جزء ديال (l'alternance) راه كاين عند السيد الوزير وكاين التدرج.

دابا القضية فهاذ الشي هذا هو العدد، حيث احنا كنفكرو كدولة ما كنفكروش كجمعية ولا كمدينة، كدولة ملي كتجي تشوف كتلقى عندك 30 ألف ديال الناس اللي كيديرو التدرج المهني أي (l'apprentissage)، للتذكير التدرج المهني 20% فالقسم و80% فالمقاولة ولا فالتعاونية ولا فهذا..

[3] **P**rogramme de **D**éveloppement **R**égional

إذن احنا بالنسبة لنا 30 ألف ما كافياش، وفي قطاعات مهمة، ولكن ماشي جميع القطاعات اللي غيبغيو يمشيو لها الناس اللي كيخرجو من المدرسة، حيث دابا هذا هو الفكرة، الهدر المدرسي كيعطيك واحد العدد ديال الناس، ما كيقراو، ما خدامين، ما كيتكونو.

إذن احنا الفكرة هي أنه العمل اللي قمنا به هو استكمال المجالات اللي غادي يدخلو فيها الناس فهاذ الشي ديال التدرج المهني، باش ما نبقاوش غير فالصناعة التقليدية وفالصيد وفي الفلاحة، خصنا ندوزو للرقمنة وندوزو لأمور أخرى للمدرسة من الجيل الجديد بالتنسيق مع الوزارتين اللي عندنا، وخصوصا بالنسبة لهاذ الموضوع الوزارة ديال التربية الوطنية.

إذن خصنا ندوزو من 30 ألف لـ 100 ألف.

كيبقى السؤال، هاذ الناس تتعرفو ما عندهمش الحق فـ (la bourse)، لأن (les bourses) اللي كاينين خص يكون عندك الباك، عاد باش تاخذ (la bourse)، إذن حتى كتكون داخل فـ (technicien spécialisé) ولا فـ (technicien) عاد كتلحقها.

إذن، أنا ما كنشوفش أنه غنقدرو ننجحو هاذ الزخم هذا اللي بغينا نحطو عند المواطنات والمواطنين، راه ما عندهم والو هاذ الناس، دابا هاذي هي الفكرة، إلى ما درناش واحد المنظومة ديال المنح، ماشي بالضروري تكون بنفس المستوى دالمنح اللي كاينة على المستوى الجامعي ولا على مستوى التقنيين المتخصصين ولكن شي بركة اللي تقدر تعاون الناس.

إذن الفكر ديالنا اعطيتكم غير المعالم ديالو، شق اجتماعي (la bourse)، لأنه بـ (la bourse) غادي يصعاب، وعاد غنفكرو واش تكون كتشمل التكوينات اللي تتعطي دبلوم ولا التكوينات اللي كتدير (les certificats).

كيبقى الموضوع الآخر هو الاعتراف أو الإشهاد ديال هاذ الكفاءات، لأن أنا كنت تتكلم مع السيد الوزير وعندنا هاذ القناعة هاذي، العالم يتوجه إلى عالم بدون.. الدبلوم غادي يولي عندو، هو مهم، ولكن ما غيبقاش هو كلشي، فخصنا نتوفرو على الإطار ديالنا ديال الإشهاد، راه كذلك واحد المرسوم احنا خدامين عليه وغنتشاورو فيه مع الوزارات المعنية باش يكون عندنا ما يسمى بالإطار الوطني للإشهاد اللي غادي يعطي واحد القيمة للتكوينات، وهو مطلوب لا من طرف القطاع الخاص..

إذن هاذ الشي (logiciel) ديالنا خصو يتبدل، خصو يكون كلو خدام فالتشغيل، خصوصا بالنسبة للتكوين المهني، احنا ما تنكونوش باش.. تنكونو باش الناس يخدمو.

الحمد لله عندنا نسبة ديال الإدماج عالية، ماشي هابطة، ولكن عندنا عدد كثيرة غتكون مليون و400 ديال الناس في وضعيات لا تعلم ولا كذا ولا كذا.

ما نطولش عليكم، التفاصيل غتكون فالكلمة ولكن تنشكركم، وهاذي مناسبة بطبيعة الحال باش نتفاعلو فهاذ التقرير المهم اللي وجدتوه، والحضور ديالنا هو كذلك اعتراف بالجدية ديال هاذ التقرير والجدية ديال هاذ المجلس الموقر في مباشرة الأعمال ديالو، والاحترام كذلك للسيدات والسادة المستشارين المحترمين.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم، نشكركم على مساهمتكم.

والكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد عبد اللطيف ميراوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

أتشرف اليوم بالحضور أمام مجلسكم الموقر في جلسته السنوية المخصصة لتقييم السياسات العمومية، وذلك للتعقيب على التوصيات ومناقشة التقرير القيم الذي أعدته مشكورة اللجنة الموضوعاتية المؤقتة حول موضوع "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".

وأود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر للسيد الرئيس وللسيدات والسادة المستشارين ولكافة أعضاء المجلس الموقر وبصفة خاصة لأعضاء اللجنة الموضوعاتية على الاهتمام الذي تم إيلاؤه لقضية مجتمعية ذات راهنية تأتي في صدارة الأولويات الوطنية.

وكما تعلمون تحظى هذه القضية بالعناية الفائقة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بالنظر لأهمية إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال تأهيل الرأسمال البشري لبلادنا والرفع من جودته وقدرته على مواكبة التحولات الهيكلية للسياق الوطني والدولي.

كما أغتنم هذه الفرصة لأثمن التوصيات والملاحظات التي استخلصها التقرير والتي نسجل بكل ترحيب انسجامها في مجملها مع التوجيهات الإستراتيجية التي تنكب عليها الوزارة حاليا.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما جاء في التقرير الذي أعدته اللجنة الموقرة، فإن التحولات المتسارعة التي يشهدها السياق الوطني والدولي تضع منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار أمام تحديات كبرى تسائل الدور التنموي الذي تضطلع به الجامعة كفضاء لإعداد الكفاءات ومنارة لإشعاع العلم والمعرفة ولتطوير الرابط الاجتماعي.

في هذا السياق، يتعين على المنظومة رفع عدة تحديات، التي سبق وأن تم تسليط الضوء عليها في عدة مناسبات وأكدها تقرير اللجنة الموضوعاتية.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من أجل رفع هذه التحديات وتحويلها إلى فرص واعدة، قامت الوزارة بإعداد رؤية استراتيجية متجددة من خلال المخطط الوطني لتسريع تحول وتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030) والذي تمت بلورته وفق مقاربة تشاركية شملت كافة الفاعلين على مستوى كل جهات المملكة، طلبة، أساتذة، باحثون، أطر إدارية وتقنية، فاعلون اقتصاديون، جماعات ترابية، فعاليات المجتمع المدني، الكفاءات المغربية بالخارج.

وذلك بهدف إرساء نموذج جامعي بمعايير دولية يروم إعداد أجيال قادرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، وعلى الإسهام بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

ويعد الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج أحد المرتكزات الأساسية للمخطط الوطني، بحيث يضع الطالب في صلب الأولويات من خلال دعم مؤهلاته العلمية وتحفيزه على الإبداع والمبادرة قصد تعزيز قدرته على التكيف مع متغيرات سوق الشغل.

وسيشكل دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية، فضلا عن تشجيع الحركية الداخلية والدولية إحدى اللبنات الأساسية لتعزيز شخصية الطالب واكتسابه للمهارات الحياتية التي لا تقل أهمية عن التكوين الأكاديمي.

وفي إطار تفعيل ورش الإصلاح والتطوير البيداغوجي، تم التركيز على سلك الإجازة وسلك الدكتوراه في تنزيل هذا الإصلاح، ابتداء من الدخول الجامعي المقبل.

وفيما يخص سلك الإجازة، تم إعداد دفتر جديد للضوابط البيداغوجية الوطنية والذي يضم مستجدات من أهمها:

- ✓ اعتماد نظام الأرصدة القياسية الدولية؛
- ✓ تنويع طرق التدريس، حضوري، التعليم عن بعد، التعلم بالتناوب بين الجامعة والقطاع الاقتصادي؛
- ✓ إدراج وحدات في المهارات اللغوية والرقمية ومهارات القوة إلى جانب تعزيز الوحدات المعرفية؛
- ✓ إطلاق مسالك جديدة للتكوين تواكب متطلبات القطاعات الإنتاجية، والمجالات الترابية بتنسيق مع الفاعلين، السوسيو اقتصاديين بالنسبة للمسالك المهننة؛
- ✓ إلزامية الإشهاد في لغة التدريس للحصول على الدبلوم وتعزيز مكانة اللغات الأجنبية، ما بينهم الفرنسية والانجليزية خصوصا؛
- ✓ مأسسة برامج الحركية الطلابية على الصاعدين الوطني والدولي؛
- ✓ إدراج ملحق دبلوم كوثيقة تعطي رؤية واضحة عن تكوين الطالب، مما يسهل عملية متابعة دراسته أو حركيته على المستوى الوطني والدولي، ويمكن من تقييم قدرات ومهارات الخريجين من أجل إدماجهم في سوق الشغل.

وفي نفس السياق، يسعى النموذج البيداغوجي الجديد إلى إرساء جسور مرنة بين التخصصات، والمسالك والمؤسسات، من خلال إحداث مراكز التميز ابتداء من "باك + 2"، بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح لإعطاء فرصة للطلبة لإعادة التوجيه، فضلا عن النهوض ببعض التخصصات الدراسية ذات الأهمية، خصوصا تلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والدراسات الإستراتيجية والديبلوماسية، وكذلك الدراسات التطبيقية للقانون والسوسيولوجيا.

وفي إطار تكريس الانفتاح الدولي للجامعة المغربية، تم إطلاق مسالك تكوين جديدة بالإنجليزية من خلال اعتماد هذه السنة: 10 إجازات جديدة، 7 ماستر، والدكتوراه في الطب 100% باللغة الإنجليزية برسم الموسم الجامعي الحالي.

كما تم إدخال وحدات جديدة باللغة الإنجليزية، استفاد منها هذه السنة مالا يقل عن 12.500 طالبة وطالب.

وبالنسبة لسلك الدكتوراه، يشمل الإصلاح المتضمن في دفتر الضوابط العلمية والأكاديمية التي تمت بلورته عدة إجراءات، من أهمها:

- ✓ أولا، إلزامية مواضيع البحث الاستجابة والاهتمام بمواضيع البحث العلمي لأولويات التنمية الوطنية، كالماء، كالطاقة، والمجالات الأخرى؛
- ✓ تحديد آجال كل مراحل سلك الدكتوراه؛
- ✓ تحديد شروط متعلقة بالنشر العلمي لطلبة الدكتوراه؛
- ✓ إدراج تكوينات إشهادية في اللغات الأجنبية، وكذلك المهارات الذاتية، والأفقية والرقمية؛
- ✓ ضمان جودة الملف العلمي لأعضاء لجنة مناقشة الأطروحة.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعد البحث العلمي من بين المحاور الإستراتيجية الرئيسية للمخطط الوطني لتطوير وتحول المنظومة في هذا الإطار، اعتمدت الوزارة على مدخلين أساسين:

تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه يتم انتقاؤهم من بين أفضل الكفاءات يستفيدون من تكوينات مبتكرة في المجال البيداغوجي ومن التأطير المشترك للأطروحات مع الجامعات الدولية، في إطار برامج الحركية الدولية.

ومن أجل تكريس انخراط طلبة الدكتوراه في البحث العلمي، سيتم اعتماد تحفيزات مادية خلال مدة إنجاز أطروحاتهم.

ثانيا، هيكلة البحث العلمي في إطار معاهد وطنية للبحث الموضوعاتي في انسجام تام مع أولويات التنمية الوطنية، وذلك قصد تكثيف الجهود البحثية، وتعضيد الإمكانيات والموارد المالية.

ويتم العمل حاليا على إحداث معاهد وطنية للبحث تهم ميادين من بينها التكنولوجيا الحيوية الطبية، الماء والتغير المناخي والذكاء الاصطناعي.

وفي نفس دائرة الاهتمام، تم اتخاذ عدة إجراءات من أجل تثمين ونقل التكنولوجيا لفائدة المقاولة، من خلال العمل تدريجيا على تعميم مدن الابتكار على صعيد كافة جهات المملكة والرفع من نجاعة حكامتها من خلال شراكات واعدة بين الجامعة والمقاولة، وتحفيز براءات الاختراع عن طريق حاضنات ومسرعات المشاريع المبتكرة ذات الصلة بالمجال الصناعي والرقمي.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وعيا منا بضرورة ضمان تنزيل ناجع وفعال لكافة أوراش التطور التي يتضمنها المخطط الوطني، اعتمدت الوزارة ثلاث رافعات أساسية، تضم تسريع التحول الرقمي وتعزيز التعاون والشراكة وكذا ملائمة الإطار التنظيمي والقانوني للمنظومة.

وعلاقة بهذه الأخيرة، والتي أكد التقرير على أهميتها، قامت الوزارة بإطلاق ورش مراجعة القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي من أجل ملاءمته مع الأولويات الإستراتيجية للتوجه الإصلاحي الجديد، بما يتماشى مع الأهداف الرامية إلى تطوير حكامة المنظومة برمتها وتجويد آلية التعاقد بين الدولة والجامعة من خلال تكريس مبادئ النجاعة والفعالية، ترسيخ ثقافة النتائج والأداء.

كما قامت الوزارة عمليا، وفي السياق ذاته، بإصدار العديد من النصوص التنظيمية المتعلقة بمختلف مكونات منظومة التعليم العالي، منها ما تم نشره في الجريدة الرسمية، ومنها ما تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الحكومة وأخرى بالمراحل النهائية، الأسبوع المقبل للمصادقة، أذكر منها فيما يتعلق بالشأن البيداغوجي والطلابي:

- مشروع مرسوم بتحديد اختصاصات المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، ويتوخى هاذ المشروع مواكبة التحولات الراهنة والمستقبلية التي تعرفها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- كما تم إعداد مشروع مرسوم بتحديد شروط وكيفيات صرف المنح الدراسية للطلبة، وشروط وكيفيات وضع الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المنح رهن إشارة المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية.

ويرمي هذا المرسوم إلى إسناد البت في الطلبات للاستفادة من منح الاستحقاق الاجتماعي إلى لجنة وطنية تترأسها السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي، وتحديد عتبة الاستفادة من المنح التعليمية، استنادا إلى قاعدة بيانات السجل الاجتماعي الموحد، وكذا إحداث منح خاصة ترمي إلى تشجيع الحركة الطلابية الوطنية.

وفي إطار حرصها على تثمين الموارد البشرية وتعزيز التأطير البيداغوجي بمؤسسات التعليم العالي، حرصت الوزارة على تحضير مشاريع مراسيم جديدة تهم النظام الأساسي للأساتذة الباحثين تمت المصادقة عليها من قبل الحكومة وهي ثلاث مراسيم.

ويهدف هذا النظام الأساسي إلى جعل مهنة الأستاذية أكثر جاذبية من أجل استقطاب أحسن الكفاءات بما في ذلك مغاربة العالم، وذلك من خلال تحسين الوضعية الاعتبارية والمادية للأساتذة الباحثين، ويرتكز هذا النظام الأساسي الذي تم التوافق بشأنه مع النقابات على عدة محددات، من أهمها:

- إرساء مسار للتدرج المهني على أساس معايير الشفافية والاستحقاق والتميز العلمي؛
- وضع سياسة ناجعة لتوظيف الأساتذة مبنية على القدرة على إنجاز مهام التكوين بحرفية وتطوير البحث العلمي عالي المستوى.

وسيساهم هذا النظام الأساسي الجديد في الرفع من قدرة المنظومة، كما وكيفا على استيعاب الطلبة المتزايد على التعليم الجامعي واستباق الخصاص المرتقب الذي تزداد حدته في السنوات المقبلة بسبب الإحالة على التقاعد لثلة من الأساتذة الباحثين.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا على يقين تام أن التنزيل الناجع لبرامج ومشاريع المخطط الوطني لتطوير وتحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والتي تتقاطع في جوهرها مع جل التوصيات التي تقدمت بها اللجنة، سيمكن من الارتقاء بدور الجامعة كفاعل رئيسي في التنمية، قادر على إعداد رأسمال بشري متمكن وكفء يواكب تفعيل الأوراش الأولية لبلادنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تنكب الوزارة على إعداد برنامج متكامل لتدبير التغيير داخل المنظومة وتعزيز قدرات الموارد البشرية من خلال برنامج للتكوين المستمر متعدد السنوات يرتكز على تكوينات إشهادية لفائدة الأساتذة الباحثين والأطر الإدارية والتقنية، فضلا عن العمل على الرفع من الموارد المالية المخصصة للوزارة في أفق ضمان تمويل سلس للمشاريع الهيكلية المدرجة.

ويبقى إنجاح هذه البرامج والمشاريع التي تمت بلورتها بغية الارتقاء بجودة المنظومة، رهين بالتعبئة الشاملة والانخراط التام لكافة الشركاء المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين في هذا الورش المجتمعي المحوري والمصيري بالنسبة للمسار التنموي لبلادنا.

وبالمناسبة، أود أن أشكر جميع القوى الحية: رؤساء الجامعات، عمداء، ومدراء ورؤساء الشعب وكذلك الأساتذة الباحثين والإداريين والتقنيين على تفاعلهم القيم.

وإذ أجدد شكري للسيدات والسادة المستشارين المحترمين ولأعضاء اللجنة الموقرة، أود أن أختتم مداخلتي بمقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 16 لعيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015، حيث قال جلالته:

"لضمان النجاح للمنظور الاستراتيجي للإصلاح، فإنه يجب على الجميع تملكه

والانخراط الجاد في تنفيذه" انتهى النطق الملكي السامي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير لجامعتنا وبلدنا الحبيب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه المساهمة.

أعتقد بأنه نصل إلى نهاية هذه الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بـ "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"، متمنيا أن يكون هذا التقرير أيضا مساهمة من المجلس في إصلاح منظومة التربية والتكوين، ومساهمة كذلك من كافة أعضاء المجلس في هذا النقاش العمومي الدائر حول هذا المكون الأساسي الذي لا محيد عنه في أي تنمية اقتصادية واجتماعية ننشدها.

شكرا لكم السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1) تتمة مداخلة المستشارة السيدة جليلة مرسلي باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

.. فبالرغم من الأعداد المهمة للشباب المستفيدين من التكوين المهني خلال العقدين الأخيرين، إلا أنه وللأسف يبقى العرض الحالي من التكوين المهني يعاني من ضعف اعتراف القطاع الخاص.

وإذ نعتبر داخل فريقنا أن هذا المسلك لدى العديد من الشباب يعد خيارا ثانويا وبديلا للفشل الدراسي أو لسوء التوجيه نؤكد أنه يبقى خيارا أوليا إلا لفئة قليلة منهم وهو ما يزيد من ضعف مردوديته، لذلك ندعو إلى تقليص هذه الفجوة عبر تبني الخيارات التالية وفق نفس التصور الذي جاء به التقرير الذي نحن بصدد مناقشته:

- ✓ تشجيع تطوير تكوين مهني بأساليب تربوية متجددة يربط التجربة المهنية داخل المقاولة باكتساب الكفاءات الأساسية؛
- ✓ خلق مسالك مشتركة بين التكوين المهني والجامعات والمدارس الكبرى في سبيل تحقيق نوع من التكامل بين هاته المؤسسات؛
- ✓ إضفاء الطابع الجهوي على عرض التكوين المهني، من أجل تحقيق اندماج مؤسسات التكوين المهني في منظومة جهوية تستوعب الفرص المتاحة للخريجين الجدد مع تحديد برامج التخصصات الأكثر ملاءمة للنسيج الاقتصادي المحلي.

السيد الرئيس المحترم،

إن أي مشروع إصلاحي لمنظومة التعليم ببلادنا لا يتطلب فقط تخصيص موارد مالية مهمة، بل يقتضي كذلك اتخاذ قرارات صعبة وجريئة قد تكون لها كلفة سياسية، الا أنها تبقى قرارات تخدم مصلحة الوطن، ولعل ما توصلت اليه المجموعة الموضوعاتية في تقريرها من مخرجات وتوصيات يشكل مدخلا حقيقيا للرقي بمنظومتنا التعليمية وجب أخذه بعين الاعتبار في سبيل ضمان مستقبل تعلمي لأجيالنا في مدرسة صانعة للتميز وجامعة مشجعة على البحث العلمي ومراكز للتكوين المهني تستجيب لتطلعات المقاولة الوطنية.

مؤكدين لكم في الأخير على تبني نفس الفكرة التي سبق لفريقنا أن عبر عنها خلال مناقشة نفس الموضوع أمام السيد رئيس الحكومة وهي أن المغاربة مستعدون للصبر على غلاء الأسعار ولكن لن يصبروا، لا قدر الله، إن لم نتمكن من تحقيق إصلاح جذري لقطاع التعليم فكل الآمال معقودة على هذه الحكومة لإنجاح هذا الورش الإصلاحي الذي يحدد معالم مستقبل المغاربة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بالتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، عملا بأحكام الفصل 101 من الدستور والمواد من 308 إلى 316 من النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، في موضوع يستمد قوته وراهنيته انطلاقا من مجوعة من المرتكزات والمستجدات والوقائع، إنه "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح".

ولن أستهل مناقشتي لتقرير اللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية، دون التعبير عن تقديري واحترامي الكبير لكل الإخوان أعضاء اللجنة على هذا المجهود الاستثنائي، ولكل الأطر الذين أشرفوا على إنجاز التقرير وتسهيل مأمورية اللجنة، كما أوجه شكرا خاصا للأخ رئيس اللجنة، الذي قاد سفينتها بكل حكمة وتبصر وصبر لتصل إلى هذه المحطة.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاعة اختيار مجلس المستشارين، للتفعيل والنهوض بآلية الرقابة البرلمانية، والالتزام باختصاصاته وأدواره الدستورية في تقييم السياسات العمومية، يعتبر إنجازا كبيرا لهذا المجلس ويحسب لكل أعضائه ومكوناته ولكل أطره.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في محطات سابقة، أن موضوع التعليم احتل مكانة هامة ضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2030.

فمنذ 1957 عرفت بلادنا أعدادا كبيرة ومختلفة من برامج الإصلاح لمنظومة التربية الوطنية، بداية بإنشاء "اللجنة العليا لإصلاح التعليم"، مرورا بـ"اللجنة الملكية لإصلاح التعليم سنة 1958"، ثم "لجنة التربية والثقافة" في نفس السنة، وبعدها "المناظرة الوطنية حول التعليم" بغابة معمورة سنة 1964 والتي تقرر بها اعتماد اللغة العربية لغة التعليم في جميع المراحل والشروع في تعليم اللغات الأجنبية ابتداء من التعليم الثانوي، ليليها إحداث "المجلس الأعلى وللتعليم سنة 1970" و"المخطط الخماسي" سنة 1973، ثم "مشروع الإصلاح لسنة 1980"، "اللجنة الوطنية المختصة بقضايا التعليم" لعام 1994، ثم المصادقة على مشروع "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" سنة 1999 وإحداث "المجلس الأعلى للتعليم" سنة 2008، وبعد ذلك "المخطط الاستعجالي الثلاثي 2009-2012"، و"التدابير ذات الأولوية" و"الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتعليم لإصلاح التعليم منذ 2015 وفي أفق 2030".

كم هائل من البرامج والمحطات التي ضمت مناقشات وإصلاحات وتصورات، ومجهودات استثمارية كبيرة جدا، لكن النتائج تبقى دائما محدودة، ليبقى تعليمنا يعاني اختلالات كبرى على رأسها عدم ملاءمة التكوين مع متطلبات التطورات السريعة والفجائية التي يعرفها سوق الشغل والاقتصاد والتكنولوجيا عالميا ومحليا.

السيد الرئيس،

يبقى دائما طموح الجودة في التعليم ورفع تحدي تقليص الهدر المدرسي، وهدر الإمكانيات المرصودة، وتحقيق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، والقضاء على الفوارق المجالية هي الغاية المرجوة.

نحن اليوم، السيد الرئيس، في حاجة إلى وقفة تأمل وتفكير بمشاركة الجميع، وبمسؤولية الجميع: الحكومة، الأحزاب، النقابات، نساء ورجاء التعليم، الطلبة والتلاميذ وأولياؤهم، والمجتمع المدني، القطاع الخاص والقطاع العام، الكل مطالب بالإجابة على تساؤلات عميقة: لماذا هذا الكم من الإصلاحات وهذا الكم من المجهودات، لكن بنتائج محدودة؟ لماذا تبقى المنظومة التعليمية الوطنية غير قادرة على مسايرة التطورات الاقتصادية وسوق الشغل؟

السيد الرئيس،

منذ سنة 1957 وعلى رأس كل ثلاث سنوات منظومة إصلاح جديدة، ولم نصل بعد إلى تحدي الجودة والملاءمة مع النسيج الاقتصادي، لم نصل بعد إلى الحد من الهدر بمعناه العام، وأستحضر هنا، السيد الرئيس، كلمة السيد والي بنك المغرب بلجنة المالية لمجلس المستشارين سنة 2022 والتي من خلالها عبر بشكل صريح أن إصلاح التعليم واقعة أساسية لمواجهة مظاهر الهشاشة ببلادنا، ورفع تحدي التنافسية الاقتصادية ببلادنا.

كما أن المجلس الأعلى للحسابات خلال عرض التقرير السنوي لسنة 2021 وقف على تسجيل مجموعة من النقائص، والذي أوصى من أجل تجاوزها الوزارة المكلفة بقطاع التربية الوطنية بما يلي:

- ✓ إرساء أسس لضمان توزيع متوازن وأمثل للأساتذة ما بين الأكاديميات والمديريات الإقليمية والمدارس؛
- ✓ إعادة النظر في المنظومة المؤطرة للحركة الانتقالية بشكل يساهم في الحفاظ على الاستقرار البيداغوجي للمؤسسات التعليمية؛
- ✓ إعطاء استقلالية أكبر للأكاديميات بشأن تدبير الموارد البشرية، من خلال تفويض بعض المهام المتعلقة بالتوظيف والتعيين في إطار عقود برامج تبين بوضوح الجدولة الزمنية والنتائج المنتظرة وآليات التتبع والتقييم؛
- ✓ تفويض بعض الاختصاصات لمديري المؤسسات التعليمية في إطار علاقة تعاقدية وتدبير يهدف إلى تحقيق النتائج والنجاعة التربوية والتدبيرية؛
- ✓ مراجعة آليات التقييم سواء التربوي أو الإداري بهدف تجويد التعليم؛
- ✓ تسريع عملية وضع منظومة معلوماتية مندمجة من أجل الحصول على معلومات موثوقة، شاملة، تسمح باتخاذ قرارات ملائمة في الوقت المناسب.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى مضامين التقرير، فإن مجموعتنا تثمن كل ما جاء فيه من توصيات وخلاصات، كما أن أبرز شيء لفت انتباهنا بالتقرير، هو ارتكازه على الدقة والموضوعية، كما رسمت له إستراتيجية واضحة ودقيقة متكونة من ثلاث عناصر أساسية تتجلى في: نماذج التقييم؛ تجميع المعطيات؛ ومنهجيات التحليل.

حضرات السيدات والسادة،

أكتفي بهذا القدر وأجدد التنويه بالسيد رئيس اللجنة، بكل أعضائها وأطرها وأنوه أيضا برئاسة المجلس ومكتب المجلس وبالأمانة العامة للمجلس وأطر المجلس الذين سهلوا مأمورية اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

3) عرض السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حول:

"خارطة الطريق 2022 – 2026: تحول في نموذج التعلم بالمدرسة العمومية".

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسولِ الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية، أن أتقدم بجزيلِ الشكر والامتنان للمجموعةِ الموضوعاتية، بكل مكوناتها، على المجهودات المبذولة لتقييم جانب مهم من السياسات العمومية، وكذا على أهمية الخلاصات والاستنتاجاتِ التي

توصلت إليها بخصوص موضوع الإصلاح التربوي وتحدياته ورهاناته.

وبهذه المناسبة كذلك، أود التنويه بروح الشراكة البناءة والمواكبة المنتظمة من طرف المجلس الموقر لقضايا التربية والتكوين.

وسأستعرض أمامكم في هذه المداخلة جانبا من مرجعيات ومرتكزات خارطة الطريق لإصلاح المدرسة العمومية وأهم الأوراش المفتوحة ومنهجية تفعيلها والتي تأتي أيضا تفاعلا مع خلاصات المجموعة الموضوعاتية الموقرة ومداخلات مختلف الفرق والمجموعات داخل هذه الجلسة العامة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادةُ المستشارات والمستشارونَ المحترمون،

تسعى الوزارة من خلال الإصلاح الذي تباشره في مجال المدرسة العمومية إلى تقديم حلول وتدابير عملية لتحسين جودة التعلمات لدى التلاميذ، وفق نموذج تعليمي جديد يعتبر المتعلمين محور الفعل التربوي، من خلال تنمية قدراتهم الفكرية والنقدية، وتشجيعهم على الابتكار والإبداع، لتطوير ذواتهم بكل استقلالية ومسؤولية.

من أجل ذلك، قام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي إضافة إلى العديد من التقييمات الوطنية والدولية بإجراء تشخيص دقيق لوضعية المدرسة العمومية. وقد توصلت هذه التقارير إلى أن بلادنا قد حققت منذ عقود تقدما ملموسا فيما يتعلق برفع رهان تعميم التمدرس. ورغم تسجيل العديد من المكتسبات، فإن الوضعية ما تزال غير مرضية بخصوص مؤشر الجودة، كما يشكل الهدر المدرسي تحديا مقلقا للمنظومة التعليمية لما له من انعكاسات سلبية على وضعية التلاميذ المنقطعين. وينضاف إلى ذلك أن واقع الممارسة التربوية يظهر قصوراً حقيقياً في تحقيق الأثر على التعلمات.

إن المقاربات التعليمية الناجعة على المستوى الدولي تؤكد على ضرورة ربط الفعل التربوي بالتجديد والإبداع والابتكار وبالانفتاح على القضايا الجوهرية المطروحة على كافة الأصعدة: اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا وثقافيا.

لذلك، فليس أمامنا خيار آخر غير العمل على تسريع وتيرة تحول المدرسة المغربية، والاستثمار في رأسمال بشري مزود بالمؤهلات التربوية والمعرفية والكفايات العملية والتواصلية والمهارات الحياتية والتكنولوجية في ظل العولمة والتحول الرقمي.

وفي هذا الصدد، تتأسس خارطة الطريق 2022-2026 على ضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص وعلى ربط الإصلاح بالفصول الدراسية وبتأثيره المباشر على المتعلمات والمتعلمين.

وتستهدف خارطة الطريق بلوغ **ثلاثة أهداف استراتيجية** في أفق سنة 2026. وتتمثل هذه الأهداف في:

- **أولا:** تمكين الأطفال من اكتساب المعارف والكفايات التي تخول لهم النجاح في مسارهم الدراسي والمهني، مع تحديد بلوغ هدف مضاعفة نسبة تلميذات وتلاميذ السلك الابتدائي المتحكمين في التعلمات الأساس؛
- **ثانيا:** تكريس التفتح وقيم المواطنة، من خلال مضاعفة نسبة التلميذات والتلاميذ المستفيدين من الأنشطة المدرسية الموازية؛
- **ثالثا:** تقليص الهدر المدرسي بنسبة الثلث بغية الرفع من نسب الأطفال الذين يستكملون تعليمهم الإلزامي على الأقل، كيفما كان الوسط الاجتماعي والمجالي الذي ينحدرون منه.

ولذلك، بذلت الحكومة مجهودات خاصة لمواكبة تحقيق تحول المدرسة العمومية، كتعبير منها على التزامها القوي بتنفيذ أهداف برنامجها، من خلال تسخير الموارد المالية الضرورية، وتوجيهها نحو المجالات ذات الأولوية خاصة ما تعلق منها بمجال التربية والتكوين، حيث حظيت الميزانية الفرعية للوزارة برسم سنة 2022 بزيادة بلغت 8% وبرسم سنة 2023 أيضاً بزيادة هامة بلغت 10%.

وبمعدل زيادة سنوية بنسبة 7% من ميزانية وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة خلال هذه الولاية الحكومية، فإن طموحنا الواقعي لعام 2026 هو القضاء على التعثرات الكبيرة في اكتساب التعلمات، خاصة في المرحلة الابتدائية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

في هذا الإطار، نركز في تدخلاتنا على فضاءات التعلم، عبر اعتماد مقاربة جديدة تجعل التغيير يمس مباشرة الفصل الدراسي ويحدث الأثر الفعلي على التلاميذ، وذلك من خلال الرصد والمعالجة المبكرة للتعثرات المتراكمة لدى المتعلمات والمتعلمين، عبر اعتماد مقاربة تهدف إلى الدعم الاستدراكي للتعلمات (اعتماد مقاربة علاجية)، وبالتالي تفادي مراكمة التأخر في التعلمات وصعوبة تجاوزها (النهج الوقائي)، الشيء الذي سيساهم في الرفع من مؤهلات تلاميذنا، لا سيما من خلال الأنشطة المدرسية الموازية.

وتحقيقا لهذه الغاية أيضا، حظي الأساتذة باهتمام خاص في رؤية الوزارة للإصلاح اعتبارا لدورهم المحوري في المنظومة التعليمية، حيث تم اشراكهم في عملية صياغة خارطة الطريق. كما تم العمل على إعادة الاعتبار للأستاذ وتعزيز وضعه الاجتماعي والمهني، كمدخل أساسي لتحقيق الجودة المنشودة، وذلك بخلق ظروف عمل ملائمة تستجيب لاحتياجات الأساتذة وتعزز تأثيرهم الإيجابي على التلاميذ مع تمكينهم من تكوين أساس رصين يتجه نحو المهننة ويمتد طيلة الحياة المهنية، عبر التكوين المستمر.

ويندرج هذا ضمن رؤية إصلاحية شاملة لمهنة التدريس، بدءا بتغيير معايير التوظيف والتدريب، ثم إرساء مسار مهني محفز يحث على الارتقاء بالمردودية لما فيه مصلحة التلاميذ.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

إن إدراك تحول المدرسة العمومية وبلوغ الجودة المنشودة لن يتحقق دون أن يمس الإصلاح مباشرة الفصول الدراسية، حيث:

- **بالنسبة للتعليم الأولي:**

✓ تسعى الوزارة إلى اعتماد سياسة استباقية لتأمين تعليم أولي ذي جودة ومجاني لفائدة الأطفال ابتداء من سن الرابعة يتم تعميمه بشكل تدريجي. وقد استقبل التعليم الأولي، الذي يدبر من طرف الشركاء وتشرف عليه الوزارة، خلال هذا العام 571,301 طفلا، بزيادة وصلت إلى 11% مقارنة مع السنة الماضية، مع تسجيل تراجع نسبة التعليم الأولي غير المهيكل بنسبة 19%.

- بالنسبة للتعليم الابتدائي: يسعى الإصلاح الجديد إلى اعتماد نظام للدعم التربوي مقرون بتحقيق النتائج عبر ثلاث رافعات أساسية:

1. اعتماد مقاربة شفافة وموضوعية لتتبع جميع التلاميذ، حيث ستتم مواكبة كل تلميذ بشكل فردي من خلال "دفتر تتبع الكفايات" الذي سيكون رهن إشارة أولياء الأمور والفريق التربوي.
2. ولترسيخ الكفايات الأساس لدى التلاميذ، تم اعتماد برنامج التدريس وفق المستوى المطلوب (TARL) وهي طريقة أثبتت نجاعتها على المستوى العالمي، تستهدف مواكبة 400.000 تلميذة وتلميذ ابتداء من الموسم الدراسي المقبل لتجاوز التعثرات وتمكينهم من الكفايات الأساس.
3. ولتنمية الذوق القرائي للتلاميذ، ستعمل الوزارة في أفق سنة 2026 على تجهيز الأقسام الدراسية بمكتبات خاصة تتوفر على عدد مهم من الكتب، لضمان إقبال التلاميذ على القراءة بانتظام، وسيتم خلال هذه السنة استهداف مليون تلميذ موزعين على أكثر من 30.000 فصل دراسي.

- بالنسبة **لأساليب التدريس**: نعمل على اعتماد طرق بيداغوجية جديدة أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية فعاليتها:

1- لجعل التعلم فعلا ممتعا وفعالا قادرا على تحفيز المتعلمين، تعمل الوزارة على نهج أساليب جديدة للتدريس الناجع قائمة على تدبير جيد وفعال لزمن التعلم عبر مراجعة وتخفيف جداول الحصص، وربط انتقال الأستاذ من درس لآخر بضرورة فهم واستيعاب المتعلمين للدرس، مع توفير دلائل بيداغوجية وديداكتيكية لهيئة التدريس قصد ضمان نجاعة هذه الاجراءات.

2- بحلول عام 2026، ستعتمد غالبية المدارس (+75%) نموذج التدريس الجديد. ففي بداية العام الدراسي 2023، تم تكوين 11.000 أستاذ(ة) من 628 مدرسة ابتدائية منخرطة في مشروع مؤسسات الريادة والبالغ العدد الإجمالي لتلامذتها 322.000 تلميذة وتلميذا.

3- فيما يتعلق بتعلم اللغات، تقوم الوزارة بتجديد طرق تدريس اللغة العربية واللغة الأمازيغية. وبخصوص اللغة الفرنسية، وتماشياً مع مضامين القانون الإطار ذات الصلة، نحرص على تحسين مستوى المتعلمين، كما نعمل على توسيع تدريس اللغة الإنجليزية مع توفير موارد سمعية وبصرية لتعزيز تعلمات التلاميذ. لذلك سيتم الرفع من عدد المدارس الابتدائية التي تدرس الأمازيغية بمقدار أربعة أضعاف، أي تغطية حوالي 50% من المدارس بحلول سنة 2026، وعلى مدى ثلاث سنوات، سيتم تعميم اللغة الإنجليزية في السلك الثانوي الإعدادي، مع إعداد منصة لتعلم اللغة الإنجليزية لتكون في متناول المتعلمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

في إطار الاهتمام بالعنصر البشري، وتحسين أوضاعه المهنية والاجتماعية، تحرص الوزارة على رد الاعتبار لمهنة التدريس وتعزيز الدور الاجتماعي للأستاذ(ة)، وذلك من خلال:

1- إرساء نظام أساسي موحد يسري على كافة موظفي قطاع التربية والتعليم، يضمن نفس الحقوق لهيأة التدريس ونفس آفاق الترقي في المسار المهني، مع استفادة أطر التدريس من آلية جديدة للتحفيز تمكنهم من تحسين دخلهم وفق مبدأ المردودية.

خلال الدخول المدرسي المقبل، سيتم إقرار النظام الأساسي الموحد الجديد الذي تمت صياغته بتوافق مع الشركاء الاجتماعيين، ومن بين مزاياه أنه:

- بحلول نهاية عام 2026، سيتم مواكبة حسن أداء 46.000 أستاذ(ة) بناء على انخراطهم والتزامهم بنجاح متعلميهم؛
- بحلول عام 2026، سيستفيد 185.000 أستاذ(ة) من حوافز مالية تبلغ 14000 درهم سنويا؛
- تحسين تعويضات 36.000 أستاذ(ة) (تخصيص ميزانية تزيد عن 600 مليون درهم)؛
- 120.000 إطار من أطر الأكاديميات سيتم دمجهم في النظام الموحد، الشيء الذي سيسمح لهم بالترقي (تخصيص ميزانية بقيمة 2 مليار درهم).

2- إصلاح شامل لطريقة تكوين هيئة التدريس، مما سيسمح لهم بأن يصبحوا ركائز نجاح الإصلاح وتجويد المدرسة العمومية، إذ:

✓ قامت الحكومة بإرساء هندسة جديدة لتكوين الأساتذة قوامها خمس سنوات، يتم التكوين خلالها في ثلاثة فضاءات متكاملة، التكوين الأساس في مسالك الإجازة في التربية بالمؤسسات

الجامعية المختصة، والتأهيل المهني بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، والتدريب بالمؤسسات التعليمية.

- ✓ سيتم تكوين 50.000 طالب وفق هذا المسار بحلول نهاية ولاية الحكومة، وقد بلغ هذه السنة عدد المسجلين الجدد في سلك الإجازة في التربية 13.241 طالب وهو ضعف عدد المسجلين في السنوات السابقة، 87% من المسجلين في السنة الأولى حاصلين على شهادة الباكالوريا بميزة.
- ✓ سيستفيد الطالبات والطلبة الذين يتابعون دراستهم بسلك الإجازة في التربية، مقابل إنجازهم أعمال تربوية لفائدة المؤسسات التعليمية العمومية، من تعويض شهري صاف قدره 1000 درهم لمدة 10 أشهر في كل سنة جامعية، وقد وصل عدد الطالبات والطلبة الذين يتابعون دراستهم هذا العام بسلك الإجازة في التربية إلى 17.789 طالبا.
- ✓ كما سيتم إنشاء معهد الأستاذية لضمان جودة تكوين الأستاذات والأساتذة، واعتماد الإشهاد وكذا توحيد المضامين وتكوين المكونين.
- ✓ العمل على الرفع من عدد هيئة التفتيش والتأطير والمراقبة والتقييم وذلك بتكوين 800 مفتش تربوي و2000 مدير و300 مستشار في التوجيه التربوي، و100مستشار في التخطيط التربوي، هذا بالإضافة إلى فتح 20.000 وظيفة إضافية كل عام (بما في ذلك 18000 من هيئة التدريس).

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

ينبع التغيير من الإرادة الجماعية، المتمركزة حول مشروع المؤسسة، ولذلك سيتم دعم الفريق لتفعيل الإصلاح من خلال وضع نظام لتجويد وقياس أداء المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال مجموعة من المداخل:

1. إرساء نظام منح علامة الجودة في بداية الموسم الدراسي المقبل. وللحصول على هذا التميز، يجب أن تحقق المدارس معايير الجودة المتعلقة بمواكبة وتتبع التلاميذ، والتكوين المستمر، وطرق التدريس، والظروف المادية، والإدارة، وما إلى ذلك. وستحصل المدارس في مقابل علامة الجودة على مزايا وحوافز منها: زيادة في ميزانية المشاريع المدرسية ومكافأة قدرها 10.000 درهم صافي سنويا لجميع أعضاء الفريق التربوي، وبحلول سنة 2026، سيتم تصنيف 70% من المدارس الابتدائية، و60% من المؤسسات الثانوية، وسيستفيد منها حوالي 4.9 مليون تلميذ(ة).
2. اعتماد مبدأ التطوع في عملية توسيع مؤسسات الريادة، بحيث أن الفريق التربوي هو من يختار الانخراط في المشروع لضمان التزام كلي في إنجاح العملية.
3. سيتم الرفع من الميزانية الخاصة بالمؤسسات التعليمية للمساهمة في نجاح مشروع المؤسسة، بأكثر من الضعف من 20.000 إلى 50.000 درهم بالنسبة للتعليم الابتدائي وإلى100.000 درهم بالنسبة للتعليم الثانوي.
4. خلال هذه السنة، سيتم إعادة تأهيل 2000 مؤسسة بالكامل (بناء الجدران، السياج، الربط بشبكة المياه/ الكهرباء، استبدال الحجرات الدراسية المبنية بالمفكك)، بغية تقليص نسب الاكتظاظ .وسيتم تجهيز أكثر من 13000 حجرة دراسية بمعدات العرض الرقمية 7500 بالمؤسسات الابتدائية وأكثر من 5000 حجرة في المؤسسات الثانوية)، كما سيتم تجهيز أكثر من 30% من الأقسام الابتدائية بفضاء للقراءة، مع تجهيز 100 مؤسسة إعدادية بمكتبات، كما سيتم تعميم أعوان الحراسة والنظافة بجميع المؤسسات التعليمية.
5. تعتمد الديناميكية داخل المؤسسات على نهج البناء المشترك الذي يسهر على إرسائه رؤساء المؤسسات، مدعومًا عن قرب بشبكة من الميسرين / المنسقين على مستوى الحوض المدرسي. سيتم تحديد 82 ميسرًا (بالإضافة إلى مخاطب على مستوى المديرية الإقليمية وعلى مستوى الأكاديمية) واختيارهم وتدريبهم على أفضل الممارسات من أجل دعم بدء تنفيذ الإصلاح داخل الأحواض المدرسية، بدءًا من يونيو. وبحلول عام 2026، سيكون العدد ما يقرب من 1500.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

إن المعطيات التي استعرضتها أمام مجلسكم الموقر، والتي تستند إلى القانون الإطار والتزامات خارطة الطريق، تم الشروع في تنزيلها فعلياً بكل التعبئة والانخراط على كل مستويات المنظومة التربوية.

وأود أن أجدد التأكيد بأن التحدي الجوهري يرتبط بالتركيز المباشر على ما يجري داخل الفصول الدراسية عبر الحرص على اكتساب التعلمات الأساس ومن خلال مواكبة هيئة التدريس وجعل المؤسسات فضاءات آمنة ومحفزة على التعلم.

إن بلوغ النهضة التربوية يتطلب الكثير من الوقت ويحتاج لتضافر وتعبئة جهود كافة المتدخلين.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.